

(فرائد الاثر)

في بعض القواعد الأصولية ونبذ من مشكلات
المسائل الفرعية وما يتعلق بها من المطالب
الحفنة

تأليف

عالم جليل محمد جواد بن احمد بن محمد عراقي

نسخه اصل بخط

مؤلفه

تاريخ كتابت او اخر قرن ۱۲ هجری

مهری

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۴۱۹

۱۸۴۷
۲۰۹۵

نسخه اصل بخط
مؤلفه
تاريخ كتابت او اخر قرن ۱۲ هجری
مهری
نسخه اصل بخط
مؤلفه
تاريخ كتابت او اخر قرن ۱۲ هجری
مهری
نسخه اصل بخط
مؤلفه
تاريخ كتابت او اخر قرن ۱۲ هجری
مهری

كوجود المال فانه مقدمة وجوب الحج وباقائه مقدمة اصله الثالث لا يفرض ان مقدمة فعل
 الفعل الراجح ايم مع قطع النظر عن وجوبه لا تفوق بالافعال الخارجية بل قد تكون في وجوبه لا فاعيان
 الكدائية كوجود المال فانه وان كان شرعا مقدمة لوجوب الحج الا انه في الخارج مقدمة لاصلة كون
 لما كان الخلاف في وجوب المقدمة في صلاحيتها لتعلق الوجوب بها وهذه الصلاحية لا تكون لها
 الا ان تكون من افعال المكلفين فالمراد بقوله الراجح هو ما يتوقف عليه الايمان به من افعال
 الخارجية الرابعة لما لا يكون في المقدمة في مقدمة الراجح فعل المكلف لعله فاعيان
 الا انه لا تفوق الاسباب بالشرط الشرعية المحمودة للتاسع كدفعها اسبابا لشرط الافعال الخارجية
 مع قطع النظر عن كونها محسنة بالاحكام الشرعية فلا تكون مقدمة الراجح سببا شرعا لشرط
 شرعا بل يكون اما سببا عقليا اضاريا او شرطا كذلك الخامسة السبب تاما ما تفوق كون
 ما يتبع الشرع في وجوب السبب بشرط تاييده فيه فهو المزمع من وجوبه وجوب السبب من عليه عمله
 والثاني ماله التاثير في وجوب السبب كما بالاستقلال ان لا يشارك مع الغير فهو مزمع يلزم من
 عدم السبب كالمزمع من وجوبه وجوبه الشرط ما يتوقف عليه تاييده في وجوبه السبب كمنع المانع
 فهو المانع من عدمه عدم الشرط ولا يلزم من وجوبه وجوبه وتلك الفرق بينه وبين السبب انما هو
 فان لا يكون له التاثير في وجوب السبب بخلاف الثاني كما صرح به بعض المحققين من الحكماء

دعوى

والاصوليون فالناس سببا لتعلق الاثر في شرط افعالها ثم ان السبب العقلي
 ما يتوقف عليه السبب من عقلا كالعقل الصغير والكبير بالنسبة الى العلم بالنتيجة والاعادة
 ما يتوقف فعله عنه عادة كالنار بالنسبة الى الاضرار والعقل بالنسبة الى معرفة الزمان
 والشرط العقلي ما يتوقف عليه تاييد السبب عقلا
 ما يتوقف عليه تاييد السبب في السبب عادة كالبرية بالنسبة الى اضرار النار وكذا لاسنا
 والشرط الخارجية عادة السادسة الراجح غير العقل والارادة الظاهر السابعة
 شرعا تركه والثاني قد يظن على لا بدية في تحصيل شيء وانه لا بدية في شيء
 تكون شرعا كالمبدية للوضوح في الايمان بالصلوة الصحيحة تقسم تاريخ الفضي وهو ما
 التاسع لذاته من ذلك ملاحظة لغيره كالصلوة والصيام والعزيم وهو اوجه لاجل الجواب
 سواء تركه في وجوبه هذا الغير قبل اجماله كقطع المسافر بالنسبة الى الحج كما لزمه بالنسبة
 الا لا كان المحصورة في وجوبه هذا وصليا ايضا وتدين في بعضها بتجوز الوضوء بالاولى عليه
 فالغير ايم مطلقا من الوضوء وافرغ الاستلزام والتجوز في بعضها بما يحصل ان الاول امد عليه
 الخطاب بالامسطة العقل ايم باللائمة الوضوء والثاني امد عليه بواسطة ايم بالدلالة
 العقلية فالغير اخص مطلقا من الاستلزام امدل فليس امدل ذلك العكس والغير ايم مطلقا من

العقل
 العقل عطفها غير صحيح لما جعل
 في مقابل الشرع ويكون المراد به
 كالاتي ان يرد العقل ضا كما لا يخفى
 العقل مع قطع النظر عن الشرع والشرع
 انما هو الذي يتركه كاسترخاء الوضوء

ادخل تبعي غيري من العكس السابعة الخطاب الدال على وجوب دفع المقابلة يدل
 على وجوب المقابلة بالدلالة اللغوية ^{بالمقابلة} تكون دلالة عليه في قس من الدلالة الدالة
 عند غير المحققين وقصود هذا تنقضي على بيان امرين احدهما ان دلالة الالفاظ الموضوعية
 على معانيها كما هي تصور ^{سماوي} كدلالة الحسبات كهيئة الماضي والماضي والماضي
 على معانيها تصور ^{سماوي} كدلالة ان معانيها تصديقات بلقيت السامع بعد سماع الالفاظ
 المشتملة عليها اليها تصور ^{سماوي} كدلالة ان الالفاظ المتكلم تام ويد تصور السامع من سماع لفظ
 مساده وما تصور تام من مادته صفة القيام ومن هيئة تام ان المتكلم اذ من صحت
 في قلبه انه قام ^{سماوي} وكذا اذا قال زيد تام تصور السامع من سماع لفظ زيد مساده وما
 يتصوره تام من مادته صفة القيام ومن الهيئة التركيبية ان المتكلم اذ من صحت
 في قلبه بان زيد تام ^{سماوي} طام يمكن للسامع ان تصور ان المتكلم اذ من صحت في قلبه
 بان زيد تام ^{سماوي} زيدان زيدان تام ^{سماوي} لا بعد علمه بوقوع هذا التصديق من المتكلم في قلبه ^{سماوي}
 لا يصلح الا بعد علمه بكون المتكلم صادقا ^{سماوي} في هذا الكلام فيشرط في دلالة تلك الالفاظ
 على معانيها علم السامع بصحة المتكلم وشعوره في هذا الكلام وان يعلم بكون تصديق
 المتكلم الدالة عليه الهيئة مطابقا للخارج فان قال المتكلم قام زيدان زيدان تام ^{سماوي} علم السامع

وعلى هذا

علم صفة

عدم صدقه في هذا الكلام او فقله فيه ان كان عند محقق الحال لا تدل هيئتها على ان المتكلم
 صدق في قلبه بان زيدان زيدان تام ^{سماوي} ولا يصح هذا السامع اياه من سماع تصديق
 التركيبين اصل ذلك علم بكون كلامه مطابقا للخارج لا ان تصور مجموع في قيام زيدان
 عدم تصديق المتكلم به في قلبه في صورة علم بكونه يشك فيه في علمه فقله ان جعله بحاله ^{سماوي} اذا علم
 ما علم انه بكونه لا محالة للغير الذي يعلو به التصديق ^{سماوي} الرقي من المتكلم الدالة عليه الهيئة العلم
 للسامع بواسطة العلم بصحته وشعوره في كلامه لان المدعى خارجة تمنع انصافها عند
 الخارج في وقع نازا علم السامع بواسطة العلم بصحة المتكلم وشعوره في كلامه ^{سماوي} وقع التصديق
 عليه الهيئة من المتكلم ^{سماوي} فهم عقله بعد ملاحظة امتناع انصافه لان من طريقه بوقوع تصديق
 المتكلم بلا ريب ان المدعى لا محالة يعلم السامع بواسطة العقل من تصديق المتكلم في المثالين انه
 قام زيدان زيدان تام ^{سماوي} تصديقه ايضا بان ^{سماوي} جرح الدال فيها اعلان زيدان جرح ليس في جرح المدعى
 بل هو مجموع اللفظ والهيئة وتصديق السامع بوقوع التصديق من المتكلم دلالة كل من المثالين على ان
 زيدان جرح دلالة لفظية عقلية ولا ما في لفظها مدخلية تصديق السامع بان وقع التصديق ^{سماوي}
 في الدلالة اذ لا يصير اللفظ دالا عقليا ^{سماوي} الا باضافته تصديق اليه كافي اليقين للمعنى من وراء
 الجدل فان بعد سماعه يدل على تصديق جففة التصديق بوجوب الصائت ثم ان دلالة

حقيقة الامر على معناه كذا في تقريره ان معناه انشاء لا مقصوره السامع ولا بعد العلم
 بصحة المتكلم وصوره في هذه الاشياء كذا فيكون لما علق به انشاء المتكلم لانه لا يخلو خارجية
 لا تحال في قول السامع حكم العقل بعد العلم بخلق انشاء المتكلم الدالة عليه الحقيقة به قلها
 ايضا مثلاً ان قال السامع يحكم العقل من العلم بوقوعه في علمه على انما نال العلم
 على قطع المسامحة والدال ليس في اللفظ والخبر بل في معنى السامع انه غرض على انما نال
 فاما انما قد ذكرنا في ذلك الكتاب ان كانت الدلالة لا تميز في الاصطلاح كدلالة اللفظ على
 اللام الذي هي لغناه وبمعناه اخرى كدلالة اللفظ على اللام الذي هو المعنى في الحقيقة
 في الدلالة اللفظية الوضعية لان دلالة اللفظ عليه ضرورة لا تحال في كون الدلالة الصورية
 من الدلالة اللفظية الوضعية وان كانت دلالة اللفظ على الامر معناه مطلقا سواء كان لفظا
 بيا او غير بيا كما هو اصطلاح الاصول والبيان في الصواب ان يجعل نفع معناه هو الدلالة على
 اللام الذي هو المعنى الاخر من الدلالة اللفظية الوضعية لما مر في اخر وهو الدلالة على اللام
 البين المعنى الاخر من الدلالة اللفظية الوضعية ادلة على ما عليها صدقية في الحال
 الصورية لا تكون لامر الدلالة العقلية فظهر ما ذكرناه ان الخطاب على وجه المقدم يدل
 على وجه المقدمة بالدلالة اللفظية العقلية وكون دلالة اللفظ على غير المعنى الذي هو
 قوله

طريقها

خارجية معناه الدائمة اذا علق اللاحق بفعل مرتبة وقت مستقل كالجواب عن مرتبة الحقيقة
 فيقول هذا الفعل الوقت واجبا الفعل بعد تحقق اجابته وكونه حجة متقفا من بعد الاجاب
 الزمان سقوطه بالاثبات به في وقته فيصدق عليه قبل دخول وقته لفظ الواجب بالفعل
 ان يقال في حكم الخبر ان سم يوم الجمعة وجب في هذا اليوم ولا يصح ان يقال انه حجب في الخبر
 هو مطلق الصور والمحال ان الوقت في الواجب وقت الايمان المطلق لا وقت تحقق جوبه بل
 وقت تحقق الوجوب اهو وقت الاجاب على هذا فلا محال المنة على الايمان بها قبل دخول
 وقت الواجب الوقت الايمان به في وقته تكون من مقتضات الواجب في هذه الساعة
 الواجب الذي وقع الخلاف في وجوب مقدمته هو الشرف وكذا الوجوب الذي وقع الخلاف فيه هو
 الشرف لا العتق افرأه ان لا يخلو به غرض المقصد ولا يكون مقصودا استنباطه بل لا يصلح ان يكون
 محلا لخلافه اذ لا يرب في علمه ضرورة خفاء العقل بكون مقتضات الواجبات الشرعية مع قطع
 عن كونها مقتضات لها ولا العتق بمعنى اللابدية اذ لا يقع في بوبه كما صرح به جماعة بل هو بعينه مع
 المقدمة كما عرفت في المقدمة الدائمة ثم الوجوب الشرعي الذي وقع الخلاف فيه هو الذي لا ينفك
 اذ لا خلاف في نفسه من حيث كونه مقدمة وتخل الخلاف البين منه كما صرح به جماعة في العلم
 فلو رددت مضجعا ان صح امر انشاء لا يصلح بدعي فان قيل ثبت الشيء انما بدعي ومع هذا يقع الخلاف

وقال بعض فيه قوله لم يقل فيه من يقتضيه قوله بل العنونه قال معين وادعاء نادر فلا بد
 لشبه الاستبعاد فيه اذا عرفت المقدمات فاعلم ان في وجوب المقدمه وعدله اقوالا وجوبا
 سواء كانت سببا او شرعا او عقليا وهو النسخ بل عليه اجمع اصحابنا كما حكاه الامام في
 يدعيه كما قال الحق الطوسي في هذا المحل العلامة الذي في شرع القابلين للعلامة في
 الخلاف الا انه قد عدله كذلك ولم ينظر له قال معين والتفصيل وجوب الشرط الشرعي من
 من المقدمات وهو النسب الى المباح في تمام المرحوم وجوب السبب طلقا شرعا او عقليا
 دون الشرط وهو خارجا عن اجماع العامة والاشعية والحق الا ذلك في المقدمه اذا كانت سببا او شرعا
 لوجوبه في خارجة عن محل الدفع كذا في مقدمات الشبهة ويجوز وجوبها للدليل على استصحابها
 شرطها الصحة الواجب من نفس اجماع الاحكام لا كذا مقدمه الواجب للدليل على الصحة ان
 لم يقرب مقدمه الواجب شرعا للزم اما التكليف بالحال او في حق الواجب المطلق عن كونه واجبا
 والناظر فيه اظهر بيان الملازمة انه مع انشاء الوجوب كاهل المرفوع في تلك المقدمه فان
 تركها فان في ذلك الواجب على وجوبه لزم التكليف بالحال اذ حصل في حال عدم ما تضمن عليه
 منع ذلك لم يتوهم واجبا في حق الواجب المطلق عن كونه واجبا مطلقا بل يكون واجبا مقبدا بال
 الجملة المقدمه لولا وجوبه بافتائها وحقفه بحقه بيان بطلان كل من في الملازمة

المكمل

المكمل في يدعيه اما الثاني فلان الكلام في الواجب المطلق والحال لا مجال للوجوب ولا كذا في
 ومع ذلك يشهد عليه جميع اهل العرض والمعتل ان لا يراى احرار في نفس ليقولون ان الامير
 بالذهب المذلل في الفلا في البقاء والذات عليها مع ان الذهب لا يباعا دليلا الا مقدمات في ترك
 العبد امره به سيده معتبرا بترك المقدمه ليدفع به تركها ولو لم يرد عليه ومن قرع يترك
 اليه الملك اذا اردت من شخص ائمة حتمية الايمان بشي وتعلم انه يتصل لا بعد الايمان بالذي في
 لا بدت منه كذلك الايمان بالشيء الذي في طحا واستدلوا عليه بوجه آخر فبعضها راجع الى ان
 وبعضها غير نطق على الدعي وبعضها غير تام بوجبه كرها فيضع الوقت اصح الاخرين بوجبه
 منها انه لا مقتضى لوجوب المقدمه سوى كونه واجبا فيكون لا بد عليه بشي من الدلائل اما غير التام
 نظاهر واما غير ظاهره والزم في ما غير من بعضا خفف النسبة الى كونه اللفظ الا يقال بعد
 ملاحظة لفظ الخطاب والمقدمه والنسبة فيها ان هناك خطابين وكليهما احد كلاهما
 طرفه ولذلك يحكم العرفان من اني المأمور به امثل اقتضالا واحدا وفيه انه باقواء
 البين بالبعد الاخر تنحى الدلالة الاثرية اسمية اصطلاح اهل المذاهب التي في الصور والدلائل الا
 اصطلاح غير التي في التصديقية العقلية كما في المقدمه السابقة وقوله لا يقال الا في
 ان لا تراه لا يندى للزم بين الملازمة ولفظ الخطاب بل يندى وبين الملازمة والملازمة

المقدمة والمقدمة وجوب فيها لا يربط العقل بالذات ولا بالزمان يكون هناك
 خطا بان وتكليفان وما حكم العقل كالمثال الواحد فانما هو كالمطلب بالذات هذا الواحد
 ومنها انها لو جرت لزم منه شعبة الكيفية لانها انما تدفع بجوب مقدمه الواجب ومنه منع
 انصار وجهه الذي فيه كما يفي ومنها انها لو جرت لكان تاريخها انما يتبعها كماله انتم ترك
 فيها فكان لزمان لا يتناعى ترتيبا ثم واحد على واحد مع انه لا يكون الا ثم واحد وفيه
 منع ترتيب لا ثم على الواجب التبعي لانه بل انما ترتب عليه لا ثم لاستلزامه ترك الاصل بالاش
 انما ترتب على ترك الاصل سواء كان لزمان التبعي ام لا ومنها انها لو جرت لا تمنع التبعي بعده
 والذات لا يطل بان الملازمة ان الزمان وجوب المقدمة انه يلزم من وجوب فيها ظهور مع بعده
 لا تشمل الكلام على معنى وطرفه في نفسه وانما اطلاق التالى لانه يقع ان يقال ان جرت على التالى
 من اجاب قطع الطريق وفيه ان التبعي بعدم وجوبها من العارف بالوقت يمنع من ضرورة
 ومنها انها لو جرت لوجب فيها امر بالاجماع اطلاق وفيه منع وجوب السية في كل زمان
 وانما هو في مقصده الحد من القول ولذا لا يصح في عمل الفاسات ورة الزمان ومنها
 انها لو جرت لكانت مطلوبة والذات لا يطل كالمطلب لا الخطا لم يتعلق بها وفيه
 انه ان اراد انه لم يتعلق بها بالاهل انهم مسلم ولكن توقف الطلب عليه منتهى وان اراد انه
 لم يتعلق بها مطلقا ولو تعاضد منتهى ومنها انها لو جرت لم يتعلق الامر بها

معنا

مع انما اراد قد امر بشيء مع غفلتنا عما يرتف عليه فضلا عن ايجابه ومنها انها لو جرت لزم
 ان يكون تاريخ الزمان على شاطئ النظر انما عقابا من تاريخ ان كان بعيدا منه وفيه كمال
 ان كان العقاب على تاريخها لانه ولذاته ليس كذلك بل انما يكون عرضيا لا جليا ترك الزمان ومع فلا يجوز
 وما الفصلان فافهم ان لا يستدل على انما تاريخ الزمان كما كان هو خارجا عن قول النسخ
 كما مر فلا يرجع لزمان الزمان او لزمان الزمان والعلامة في زمانه منتهى ما معناه انه قد خلف
 وجوب المقدمة من وجوب فيها في بعض الزمان بان يكون منها واجبا لا تكون في واجبه لا
 نفس خارجا عن زمانه من دليل وجوبها مطلقا ومثله في الحاشية لم يرد الخلف على ما
 عنه والذات العلامة قدس الله سره بقضاء التبعي عن السطح اذا مات ولجرح اذ يجرى المعاقب في الزمان
 لم يرد وجوب المقدمة لانه امر بالاجماع في وجوب الخلف عنه في بعض الزمان لم يرد المعاقب في الزمان
 من دليل وجوبها بل هو ان عقلي حكم العقل لم يرد له ولا يجوز الخلف في الزمان العقلية عن طرزا
 اذ الدليل على وجوب مقدمه الواجب كما عرفت انه كونه لزم اما التكليف المحال او من وجوب الواجب المطلق
 عن كونه واجبا مطلقا طرزا جاز الخلف لزم احد الحالتين في حين من الخلف ان عدم استلزام وجوب
 المقدمة لشيء من الحالتين وبالحكمة خلف وجوب المقدمة عن وجوب فيها حال كيف مع ان
 ما يرتف عليه وجوب فيها وكيف لا يربط العاقل الجاد ما يرتف عليه وجوبه من ضرورة نفس الزمان

وغير ان فعل اللسان غير لازم

مقدمة واجب يدل على
عدم وجوب ٢

نقص اول دليل آخر على عدم وجوب فيها ايضا مثلا اذا دل دليل على عدم وجوب قطع المسافة
للاجل على وجوب الحج ايضا واذكره من المثال فيه ان قضاء الحج على الميت لا يتوقف على مقدمة
اذا لم يتبين ان يكون ما خلف فيه وجوب المقدمة عن وجوب فيها الثانية ما خرج بها
على وجوب مقدمة الواجب وجوب قضاء الحج الملبى عن المستطيع اذا مات ثم حج في حياته
اذ على القول بوجوب المقدمة كان قطع المسافة من الملبى واجبا على الميت في حال حياته
ان يقضى عنه وان لم يتوقف قضاء الحج عليه لا مكان استثناءه من المعات وما على
عدم وجوبها اذا كان هو واجبا فلا يقضى وقال المذاهب العلامة له يمنع الغير استناد الى
وجوب المقدمة على الميت في حال حياته لا يوجب قضاها عنه اذ القضاء ليس الا بامر جديد بل انما
من الامر الجديد هو وجوب قضاء اصل الحج دون مقدما فلا يوجب قضاء الحج الملبى على القول
بوجوب المقدمة ايضا اقول ما ذكره من الوجه لعدم التبرع وعدم وجوب قضاء مقدما
الحج لا يغاير عليه ولكن له وجه حسن مما اذا كانت المقدمة واجبة وتصلية لافساده
وتعفيه لا اصلية فلانها ان لا يوجب قضاها ان لم يتوقف قضاء فيها عليها كما يتهد
به الذهن السليم فلا يتبرع على وجوب مقدمة الواجب قضاها عن وجوبه عليه ولما
بها في حياته الثالثة قد ذكرنا في المقدمة الاولى ان من مقدمات الواجب ايضا

مقدمة

مقدمة الواجب وعلى هذا فان كان لوجوب واجب مقدمة واحدة فلان يتبين في كونها
مقدمة للواجب ويلجأ الى اذا كانت لوجوبه مقدمات متعددة فيشرط في كونها اكل
مقدمة للوجوب مقدمة الواجب فتشمل جميع هذه المقدمات اذ لو لم تشمل بعضها لما تضمن
الواجب حتى يكون ابقاء المقدمة المقتضية مقدمة للواجب ويلجأ الى اربعة لاثير ط
في وجوب مقدمة الواجب ان تكون مقدمة للواجب الموقت لان كانت مقدمة للوجوب
الموقت بان تكون هي ما يترتب على الايمان به قبل وفاء الايمان به في وقته فكانت حجة
ايضا كدلالة الدليل على وجوب الحج على مطلقا وان كانت مقدمة للواجب الموقت فلا قبل
الواجب الموقت ليس لواجب قبل وقته فلا يكون الايمان بمقتضاها قبل وقته مقدمة للواجب
فالمراد ما ذكرناه في المقدمة الثانية من كون الواجب الموقت واجبا قبل وقته ولا خلاف
فيجب ابقاء الماء المجرى قبل وقت الصلوة لمن يعلم انه لا يجد غيره في وقتها وعدم اطلاق ال
وعدم هبته لمن عليه دين مستغرق ولو وطأه عدم حرمان الحاج في الملبى لمن يعلم انه لا يجد
اما عدم الماء او مانع اخر لصلوة فخرها وعدم حرمان الوطئ في ليلة الرضوان لمن يعلم انه لم ين
من الوقت مانع التطهر قبل طلع الفجر وعدم حرمان الفجر في المنزل بعد العلم انه لا يقصر في الملبى
وقت اداء المناسك الا غير ذلك الخاصة بجميع من قضاها الطالين وجوبه على

بشيء من هذه المقدمات
في السيرة

جاء

فربما وقع الخلاف في جواز الامر بالخير معافي الواحد الشيخ من جهة
 عموم شخص من وجه وبعبارة اخرى جواز تعلق حكمين من الاحكام الخمسة به
 والمرد بالمراد البطلان في الامكان ومن الامر بالخير مطلقا وان كان صادرا من عين
 الشارع وقبل الخوف والاستدلال بالدين تقدم مقتضى الامر بالاجل ما يخص
 وهو الجزئي المقتضي ان ينجيه وهو الكيل والمرد به هنا كما مر من جهة انه لا خلاف
 ولا امتناع في جواز اجتماع الحكمين المتضادين في الواحد الجنب ان تعلق احدهما
 بفرد منزه لا غير آخر كان يكون الجور عليه واجبا وغيره مرأا ان يكون من جهة
 الرضا واجبا والامر بالامر الثاني اجتماع الحكمين المتضادين في الواحد
 الشيخ غير علم واحد ان يكون من جهة واحدة كما اذا امر بالامر بالعلم
 ونحوه له ايضا وانما ان يكون من جهة متلازمة كما اذا امر بالامر
 لاسانته ونحوه لغيره من رايها ان يكون من جهة بيها عمود
 من وجه كما اذا امر بالامر لغيره لغيره ونحوه الذي كما مر

لا يخفى ان الحكمين المتضادين في الواحد الجنب ان تعلق احدهما
 بفرد منزه لا غير آخر كان يكون الجور عليه واجبا وغيره مرأا ان يكون من جهة
 الرضا واجبا والامر بالامر الثاني اجتماع الحكمين المتضادين في الواحد
 الشيخ غير علم واحد ان يكون من جهة واحدة كما اذا امر بالامر بالعلم
 ونحوه له ايضا وانما ان يكون من جهة متلازمة كما اذا امر بالامر
 لاسانته ونحوه لغيره من رايها ان يكون من جهة بيها عمود
 من وجه كما اذا امر بالامر لغيره لغيره ونحوه الذي كما مر

في المقدرة الثالثة جواز اجتماعها في الواحد الشيخي من المحبين لا غير من الناس
 سيجر لان اذ لا فرق في جواز المحبين من الاحكام الخمسة في الواحد الشيخي
 بين كان من محبين بنجاح او من غير بنجاح كان من محبين بنجاح
 عموم مطلق او محبين متلانيان فان قلت في الباعث على نزاع العموم
 في جواز اجتماعه اذ من المحبين لا يبين من المحبين مطلقا اقول
 اراد ان الباعث عليه ان الياقوت من العموم لا اذ اكلوا خلافا واحدا شيئا
 ولا جزاء العموم على ثبوت احد الاحكام الخمسة له من جهة ذلك على ثبوت
 حكم اخر متضاد للاول من جهة اخرى كانت يستجيب مع المحبة الاولى العموم من
 وجهين وفي مثل هذين الجزئين ان الرافض يفتقر احدهما بالافق حتى يقيم
 فلا يلزم اجتماع المحبين المتضادين في الواحد الشيخي ولزم في جواز اجتماعه اذ
 من المحبين المذكورين او كانت النسبة بنجاح عموم من وجه او عدم ظاهرا
 عدم حتى يكون على الاول اجتماعه اذ عدم السام في المعارف بين الجزئين
 مطلقا من جهة

اجتماع

قولهم من على المحبة
 وانما هو مفعول في الآخرة

في الباعث على العموم وعلى الثاني بعدم الاجتماع والسام في ذلك الرافض
 احكام المعارف في حق الجزئين فان اردنا ان يقتصر احدا الاجتماع او عدمه حتى
 يعلل باحد تكليف في الواحد الشيخي الذي في الجزئين على ثبوت المحبين لزم جانبا
 المحبين باحد وتكليف في حق الجزئين من اجتماعها على العموم او احدها تناسلا
 والجمع للاحكام المعارف في حقها امكلى اذ يستعمل للاحتقون فتاوى
 الكلام في حق العموم لا هذه الا ان ثمة هذا النزاع العلم بالكليف في الواحد
 الشيخي المذكور في العلم حال الجزئين من المعارف وعدمه وليس متساويين الجزئين
 في النزاع في جواز المحبة في الواحد الشيخي من محبين بنجاح او من مطلق اوله جز
 عموم مطلق على ثبوت حكم لراحد شيخي ولا في المصروف على ما فيه بعض الاول
 لاننا افرد عند كل طرف في الحان واحدة تكليف في الواحد الشيخي في واحد
 في حق هذين الجزئين معلوم وهكذا الاكثر الثمان في النزاع في جواز الاجتماع
 من المحبين المتلانيين اوله جز على ثبوت حكم لراحد شيخي من جهة اخرى

قولهم ان في الجزئين خبر لعموم محبة
 حكم لراحد في واحد من جهة كذا وكذا
 كما في خبره في العلم بالعموم

على ما خيل من جهة اخرى متلازمة لانها اذا خذ كل منها معارضا للافترق
 في محقق الاحكام المتعارفين اذا جتمع الحكمين من جهة المتلازمة بين كمالها
 فيه من جهة واحدة وعدم جواز بل يوجب الكلف في الواحد الشجره ايضا وما
 الرطب في جن الجوز معلوم فظهر ما ذكرنا فساد ما قال بعض من كون النزاع في
 جواز اجتماع الحكمين في واحد شجره من جهة بينهما اعم مطلقا ايضا وحاصله
 ان كل النزاع في جواز الاجتماع من جهة بين العين المتلازمتين سواء كانت النسبة
 بينهما اعم من جهة مطلق الى اجتهاد اعلم ان الوصف المعلق عليه حكم يسمى
 جهة لحد الحكم وكان وجه التسمية اشتغال التعلق على علية الوصف وهو على اثنين
 تسمية باسم جهة تقيده الحكم ان قيل ان يسمى جهة تقيده له لانها ايضا
 من وجه ثابت له الحكم مقيدا به اي محصورا بغير وصف هذا الوصف كما في كل
 العالم ان جلا عالما فغير طفي الوصف التقيدي ان يكون من جهة واحدة على الكثير
 اي ان لا يتعدى ذلك على الدلية كالنكاح اذ تقيده الشئ قصير فغير اذ هو
 من جهة واحدة على الكثير في الثاني لا يصير مقيدا به بالجهة المذكورة فغير طفي
 من جهة

ولي التقيده في تقيده لانه

العلل

العلل ان لا يكون من جهة واحدة على الكثير كالخوف الحقيقي ويظهر من هذا امر واحد
 ان وجه تسمية الاول التقيدي به مع انه لا تعارض بينه وبين الثاني في اشتغال التعلق
 على علية امير به من جهة مقيد به وانما انه لا يوجب علية الوصف الحكم بل امر
 التعليل ومثله كان يقال اكثر زيد انسان اذا انسانا العلة لا يسمى العلم
 جهة تقيده لاشياء اخرى سببه اشتغال الوصف العرفي التعليل بل يسمى علة الحكم
 والثاني ان مراد القوم بالجهة التقيدي به الاحكام هي سببه اشتغال الصفات
 العرفية التي صار لها احكام لم يرد لها الكلمة او المكونة بالعللية هي سببه
 اشتغال الصفات العرفية التي صار لها احكام لم يرد لها المكونة بالعللية هي سببه
 انه اذا اجتمع مكان متعارضان من جهة التقيديتين فيجعل كل واحد منهما
 ثبت لاجله معاري الحكم اخرى ثبت لاجله في خلافه من جهة اخرى
 التعليلين كان يقال اكثر زيد بالاسم لا اكثر زيد بالاسم لا اكثر زيد بالاسم لا اكثر
 فان قيل زيد في هذا اكثر زيد بالاسم لا اكثر زيد بالاسم لا اكثر زيد بالاسم لا اكثر

من جهة

فان كل واحد منهما هو وجه واحد
 ومن جهة اخرى لا يتعدى ذلك على الدلية كالنكاح اذ تقيده الشئ قصير فغير اذ هو
 من جهة واحدة على الكثير في الثاني لا يصير مقيدا به بالجهة المذكورة فغير طفي
 من جهة واحدة على الكثير في الثاني لا يصير مقيدا به بالجهة المذكورة فغير طفي

الا متناع لجهننا احدها انه لا شك ان الرجوب الموقر وسائر الاحكام الخمسة بعد كونه
 غير متناع العقل ان الزك والقبس كما هو المعروف من الامور المتصادمة المتعاطلة من البهائم
 ان المتصادمين لا يكون اجتماعهما في محل واحد شيخي ذلك كان من جهة لان العقلين
 العلميين كما هو المعروف لا يوجب تعدد محل التفكير في الخارج كما ينشأ في الحقيقة العقل
 ولذا لم يمتنع اجتماعه بان يقول العقل هذا العقل من هذه الجهة ولا العقل ذلك
 الجهة لذمة العقل ويقتضيه وانما ان الامر بالمزاج الصادر من الغذاء
 بنسبة على المحل في الحقيقة وان لم يتحركا واقعة كل كما انما يمد في نظم مصطلح
 فلا يتصور ان في شيء واحد الامع اجتماع العقل والمصلحة وهو غير جائز لانه ما يفتل
 ام لا ان كان الاول فيلزم تحقق مقتضاه ذلك كان الثاني يكون الفعل صاحباً له
 على الاول لوجه صحيح لا يلحق لمن لا ذهن السليم التزم لكهانه وما كان في
 تذكر اثنين من هذا النوع اجمع احدها ان هذا الدليل انما يقع لو كان متعلق الرجوب في الحقيقة
 الفردية على القول بعلقة الطبيعة فكيف التعلق الخارج متعلق الامر لا يلزم بل
 المتعلق بالماضي ان المتعدتان فلا يلزم اجتماع المتسايفين في محل واحد اجتماعاً

في ذلك ان العقل لا يتصور

ان العلم

ان علم حيز اجتماع الامر والنجي انما هو الاستلزام التكليف الاطلاق والامر
 متعلق بمعية تكون المحبة واجبة عينية واولاها واجبات تغييرية فاذا قلنا
 النجى هذه المحبة ايضا لم يلزم تكليف الاطلاق اذ كل فرد يقو بالحب الايمان به
 محض من الجواب عن الاول ان لا اندلر الكلام في انه هل يلزم اجتماع امرين في
 متعلقين بطريقين كطين في محل شيخي لا يتصور ان بعد تعلق الامر في
 المحبات من ذلك الامر بل الكلام في انه هل يبرز تعلقها معاً ام لا بل شيخي مع
 قطع النظر عن اذ اردنا في خصوصه وانما يمنع تعلقها بالمحبات فلا تعلق الا
 في ذلك لما في باب الاول بما في الامر والنجى الاستلزام اجتماعها التكليف الاطلاق
 بل يقول به الاستلزام اجتماعها الرجوب في الحقيقة المتسايفين بالذات والادب
 الرجوب الغيبي كما هو ينشأ في الحقيقة كذا النجى في ما يندلر في حقيقة اجتماعها
 على ما ينشأ في الحقيقة من جسمية الفعل واستدل على التماسد في امرين ايضا
 احدها ان متعلق كل من الامر والنجى شيخي اما يكون متعلق به محض من افعالهم

في ذلك ان العقل لا يتصور

يكون هو احد افراده او بكل صادر عليه وكما في ظرف الاخرين كمن قد اتى
 في الامور او بكل كذلك بشرط ان يكون هذا الشيء حيث لم يلم من الخارج انه
 لم يسل من الامر انما هو عن نقل امره انما هو بذكره وتماشي عند ظهور ذلك
 لا يحكم بالظن ولا شك ان هذا الامر ارجح به وهو عن من ينجح امره من غير
 نفي الامر كل من دخل داره ولا يحكم بالكثير من دخل داره في سئل عن
 لا يقول بظن الامر في نفسه وكذلك اذا قال اذهب الى السوق ولا تتركها اذا سئل عن
 ركبا لا يجب الفعل لا تفعل واما انما قال الامر اطلب يوم الجمعة في مكان
 واحد من الصبح الى العشاء ان لا تدخل الحرم في هذا اليوم فلا شك انهم عرفوا
 التعمير وليس هذا التعمير مستند الى دلالة لفظية وليس في اللفظ ما يدل عليه يمكن
 لا يعقل وليس ما يصلح الامتناع اجتماع الامر والنهي في ذلك الا ان كان ذلك على
 عدم اجتماع الامر والنهي في المثالين واما الحكم لا على عدم جواز اجتماعهما على الدوام
 ان لا انقله لا تدخل الحرم في هذا اليوم احق مطلقا بالنسبة الى قوله اطلب يوم الجمعة

في مكان

في مكان واحد من الصبح الى العشاء في نفسه هذا الدليل عدم جواز الاجتماع عرفا
 لا عقلا البصير ولا هاهنا علة ذلك صحح القائل بالحوار وجوه الاول ان السيد اذا
 امر به في ظاهره فبما هو في الكون في مكان محض هو ظاهره فاما انما
 ما به مطيع عام ولو لم تكن الجاهلة في المحرمات ما به من صبا عنه لما كان الجاهلة فيه
 كذلك وفيه ان الكون في المكان ليس به عمل الجاهلة حتى لم يجر اجتماع الامر والنهي
 في جاهلة المحرم بل هو خارج عنه كما في القعدة السادسة ثم حرك اليد في هذا
 وليس في صبا عنها لما حصل ان المورد مقام اجتماع المأمور به والنهي عنه
 لا جازم بصير مطيعا خاصيا بالجاهلة في الحرم لا مقام اجتماع الامر والنهي في
 لو لم يجر الاجتماع لما صح التعمير مع انه يصح لصحة ان يقال صل ولا تعص
 ولو سلمية في العصبية صحت صلوك وما قبلك للعصبية وفيه ان اردت صحة
 التعمير عند من لا يفهم من العصبية فلا يفيد ان اردت صحة عند من علم ان الصحة
 موقوفة على نقل الامر فلا نسلم صحة التعمير مع انه ما قبلك على التمسك بصحة التعمير

عند جواز اجتماع الامر والنهي من
 تجزئ بجماعه من مطلق رأيا
 ان هذا الدليل على

قوله كذا في مظهر

فربما وقع الاختلاف في ان الامرا بالشيء على امر غير من صفة الام لا يغير
 انه على امر ما يدل على ميل حتى قلبه لا يترك تركه ضد لما من به ام لا انه
 النية اي المكب من اللون والهاء والياء بعد قيلولة العقل هو ما يدل على ميل
 حتى القلب الى تركه شيئا ما وجباة ان صحيح انه على ميل على الميل المكبر
 وكثير لا يقال فيه الا انه لا يدل على الميل الى تركه ضد مطلقا والذات
 انه يدل على الميل الى تركه ضد العام والخاص عن اي مطابقة والثالث
 تضاد النتائج الدراما لفظيا ومن احاط به والذي العلامة له والخاص الزا
 مضرا وان اذ من انه يدل على الميل الى تركه ضد العام فقط عن اي والناحي
 تضاد وان اذ من الرضا لفظيا والناحي معنويا والمضاد في العام ذهب
 بعضهم الى اني الدلالة في الخاص بعضهم الى انها مع تفاوت مع العام كحل
 الدلالة في العام تضحية وفي الخاص الترابية او في العام الترابية لفظية
 وفي الخاص معنوية والخاص بها احاط به والذي العلامة له وهو انه لا يدل

ان كما شاء قلبه كغيره سبحانه وتعالى
 على ميل حتى الامر هو هو

على الميل الى ترك الصدقة مطلقا ان كان المامور به من حيا ودين على ترك الصدقة
تصفا في الخارج انما مضمونا ان كان المامور به مضمونا ولم يكن الصدقة
منه واجبا مضمونا لان من حج التخيير في ترك الصدقة فكلما تقدم مقتضيات
الامر بالارادة في الحقيقة والتخيير في كماله في كل ما علم وتجدد
او انصر عليه في كماله في كل ما علم في كماله في كماله في كماله
والمراد بكونه حيا عن صدقة كونه حيا عن الاتيان بصدقة في وقت محدد لا يتاخر
بالمأمور به في وقت لا يجوز تأخيرها عنها اذا لم يكن وقت مضيقا ان يكون
المأمور به واجبا منها في وقت يصح الاتيان به فيها وان لم يكن فيها
كثيرا فتركت الصلوات الموسعة بالنسبة اليها لانه لم امر بالاتيان في كل
فيها الامور التي يجوز كون الاتيان بصدقة فيها مضمونا عند التخيير في التاخير
في المأمور به اما خارج وهو كل واحد من الاشياء الرجعية الملية الماسة
من فعل المأمور به واما عام وهو يطلق على ترك المأمور به وبقائه
مخفى كل من الاصدار الخاصة وهو الوجه في تسمية عام كما قد يطلق العام

فيها

نور

ويارده احكام الاصدار الرجعية لا يفيده فان قيل ان مقتضى ذلك ان كان عام
امرا لم يرد له مصادق خارجي كان اعم من كل من الاصدار الخاصة مضمونا
او كل من الاصدار الخاصة الرجعية في الخارج اصدارا بعبارة اي مضمونا
في الامور التي في الخارج لا يعلم ان يكون هذا الشيء المراد بعبارة الشيء
عدم امكان اجتماعها في الخارج فليس هذا الاطلاق حسنا انقول لا يكون
انه كان المراد بالعبارة تقييد اصدار بلاعبارة اي غير العبارة ولكنه
ليس المراد به بل المراد به عدم تقييد العبارة اي الملية والمراد بالاجل
لا يفيده اصدار الرجعية في الخارج مطلقا غير مقييد ولا يرد على كل
من الاصدار الرجعية في الخارج مصادق ثم المراد بالعبارة ما هو اعم من التقييد
ولا يلزم تعاطي اطلاق الصدقة على الركبة لكونه تقييدا للمأمور به او لا يمكن اشتراكها
انما اشغلت كل واحد في بان محل النزاع فمضمون اطلاق لفظ الصدقة
ولم يبين المراد منه ومنهم من احتمل الخلاف في الاصدار الخاص والعام في ترك

فيها

وثالثها علم وجوب تركها مطلقا لا اصالته ولا تبعها ان لم يوجب تركها باحد
 الوجهين كما كانت مضافا فتكون باطلا في انطباق دليل القائل بالدلالة البنية
 على الوجهين لا دليل على كونها لا على الاصل على الدواعي كان انطباق احدتها فافهم
 على التبع لا دليل على كون التبع محال الربا مع انطباق دليل ان مطلق الدلالة على نفسه
 مطلق الوجهين السادسة الزاعج ضا في اصل الدلالة لا لغيره بل ان التبع على ما ذكرنا
 اخرج في مطلقها سره كانت اصلية او عطفية ان البنية اي القضية كانت
 لا في كونها اصلية او في اصلها لان كونها تبعية او في تبعيتها مع كون
 اصل الدلالة مسلما في اصل الدواعي ضا في اصل الدلالة لا في كونها باحد
 وجهيها فافهم وجهه ما ذكرنا في المقدمة السابقة السابعة
 قد سبق انه ان كانت الدلالة انتمانية في اصطلاح دلالة اللفظ على
 الدواعي لغضا وجباية اخرج دلالة على الدواعي البنية الاخص كما هو اصطلاح
 المخطئ فخر في دلالة اللفظية لان دلالة اللفظ عليه صدر في الامكان
 ولا تكون الدلالة الصورية الا من الدلالة اللفظية وان كانت دلالة اللفظ على

قول من ذكر ان في الدواعي البنية

قول من ذكر ان في الدواعي البنية
 وجوب تركها بوجه واحد

لا يفر

لا يفر عنها مطلقا سره وان لا يثبت ان غير بين كما هو اصطلاح الاصحاب والبيان
 فالصواب جعل في مضافها هو الدلالة على الدواعي البنية الاخص من الدلالة
 اللفظية الوضعية لما مر في مضافها هو الدلالة على الدواعي البنية الاخص من الدواعي
 من الدلالة اللفظية العقلية ان دلالة اللفظ على القضية لا محالة في الدلالة
 القضية لا تكون من الدلالة العقلية السابعة قد يوجب الدواعي البنية الاخص
 عند التحقيق في الدواعي اللفظية دلالة اللفظ على وجه واحد في غير الدواعي
 وقد يوجب الدواعي مطلقا عند الامس بين البيانين بالاول في غير الدواعي
 من الاول عند هذا البين البنية الاخص من الدواعي غير كالمحققين ومن قال ان
 في هذه المسئلة اشياء الدلالة انتمانية في دلالة اللفظ على وجه واحد
 من تفك الدواعي عن الدلالة انتمانية من المخطئ لان تفك من مضافها
 كما عرفت في المقدمة السابقة واخرجت القدرات فاعلم ان المرافق للقيقين
 بالتيه بل على البيل البنية التي تركضه كليهما عينيا كما تفك الدلالة على البيل

المركز احدى اركان الدلالة على الميل للمركز الاخر الماعلم ان الشك في تلك الدلالة لا ينافي
 في كون الدلالة عينية فلان وجه كل شيء عين عدم وجوده في اجاره عين عدم تركه في
 اجاره الشيء على ميله في اجاره عين لا تترك على ميل قبله لعدم تركه في الدلالة على
 اجاره مطابقة فلذا على الدلالة في وجه كل شيء عين عدم وجوده في اجاره
 عين تركه في الدلالة على الفلاسفة في افعال العينية في المقام من الاصول فان
 الحركة عين ترك الكون والكون عين ترك الحركة فلا شغل في تحريك المحرك من العلة
 عين عدم الاستفعال في اجاره في شغل اجاره عين ترك الاستفعال في تحريك
 وهكذا في الدلالة على الميل في اجاره عين لا تترك على ميل قبله للمركز
 اجاره في الدلالة على الميل في اجاره عين لا تترك على ميل قبله في غاية البداية
 ولذا لا يمكن فيه اكثر من ذلك لخاصة لا يفي ان العنصر الاول منطبق على الدلالة
 على الميل للمركز في الدلالة على الدلالة على الميل للمركز في الدلالة على الميل للمركز
 كذلك وكلاهما متفقان على الدلالة على الميل للمركز في الدلالة على الميل للمركز
 في التقرير لا في العرف لفظ صله وكذا صله في اثنائه من جهة عدم تركه

فان على الاول في الدلالة في الدلالة
 في الدلالة في الدلالة في الدلالة
 في الدلالة في الدلالة في الدلالة

فان قلت في الدلالة
 فان قلت في الدلالة
 فان قلت في الدلالة

الوجه في عدم تضادها فلا يجمعان اقول وجه في عدم تضادها في الدلالة على
 صله لهما متحدان فان قلت الماص به واجب لاجل الظاهر العرفي في كل
 واجبا متعاضدا لهما في الايمان بالماضي به مع عدم تركه في الدلالة على تركه
 الصدى واجبا في الدلالة على الماص به تركه في الدلالة على تركه في الدلالة على تركه
 واجبا لاجلما في التبع وهو حال عدم امكان نقل لانه المتأخر اقول
 العرف المذكور يدل على التبعية في العادات المعاصرة للماص به كطريق المتأخر في
 الدلالة على نفس الماص به في تركه في الدلالة على نفس الماص به في تركه في الدلالة
 في الدلالة على نفس الماص به في تركه في الدلالة على نفس الماص به في تركه في الدلالة
 لما كان الطراف باليت واجبا في الدلالة على مطلقا ان لا يراه من العنصرين
 حين انهما في الدلالة على الدلالة على الدلالة على الدلالة على الدلالة على الدلالة
 على قصرهما في الدلالة على الدلالة على الدلالة على الدلالة على الدلالة على الدلالة
 لعدم انقضاء الامر في العنصرين بسبب عدم الدلالة على الميل للمركز في الدلالة

انه ليس المراد بالترك الالزام بالترك على المبدأ بل بالترك على المبدأ
 من حيث انه تركها بل بالترك على المبدأ بل بالترك على المبدأ
 من هذه الجسدية لا يتوقف على تصور الصدق كالاصلان على هذا فلا يصح العلم
 الامر بالصدقين سببا لعدم كماله امر على المبدأ بل بالترك مطلقا وان كان من
 انه فعل وان شئ كان المبدأ بل بالترك شئ من حيث انه تركه هذا الشئ كالمبدأ
 المترك الصلة عند العلم بوجه الجاسة في الصدق من حيث انه تركه هذه الصلة طلاقا
 انه يتوقف على تصور هذا الشئ كالاصل لا يتوقف على تصور وان كان المبدأ بل بالترك شئ
 لاس من حيث انه تركه بل من حيث انه فعل كالمبدأ بل بالترك الصلة المتضمن لتخليج المبدأ
 من الجاسة فان المبدأ بل بالترك الذي هو ترك الصلة انه من حيث انه فعل لتخليج المبدأ
 حيث انه تركه الصلة فلا ريب انه لا يتوقف على تصور وان كان المبدأ بل بالترك على المبدأ
 المترك الصدقين نقصا ان لا يجاب بطلب فعل بل من تركه فالنعم على الترك من
 الاجاب بطلب النعم بغير الفعل غير معتقلا بغيره بالترك الكف ان الصدق فيمن لا
 عن هذا جواب لان الاجاب من هذا لفظ ان فعل بل على المبدأ بل بالترك الاجاب شئ

ولن يفتى حاله

ولن يفتى حاله

وهو كما مر غير مرة معقد مع المبدأ بل بالترك كنهذا الشئ بعبارة اخرى المترك فعله
 والقابل بالترك على المبدأ بل بالترك الصدق انما باعتبار اللزوم بين المبدأ بل بالترك
 اخرى بل بالترك المسمى اصطلاحا بالخطيئة وعلى المبدأ بل بالترك الصدق انما باعتبار
 اللزوم بين المبدأ بل بالترك المسمى اصطلاحا بالخطيئة اما على المبدأ بل بالترك
 فصفة ختم العقل بالذوق بين الطلب المسمى بالخطيئة من مقتضى الارادة من المترك بل بالترك
 تصور وان تصور النسبة فيما عدا على المبدأ بل بالترك فوجه احدها انه لا يكون فعل الصدق
 مانع عن المامور به بل لا يكون ايضا ان من يطلب شئ يطلب تركه كما يتصور ان
 تفاصيل الموانع فان المبدأ بل بالترك اذ المراد به بطلان طرق في وقت معين فهو بالمترك من
 التوقف بالترك وان لم يكن في نظر تفصيلا فانها انما لم تكن الصدق من حيث انه
 لما كان فعله وان كان لما كان المامور به مع ان العقلاء يفهمون المبدأ بل بالترك البعد
 اجبت عليك الكفر في الدار جمع هذا اليه فثبت لك حول التوقف فيه وانما
 ان كل احد يفهم من قول المترك ان قال المترك في قوله المترك في قوله المترك في قوله المترك
 ولا منافاة في قول المترك في قوله المترك في قوله المترك في قوله المترك في قوله المترك

مولانا محمد رفیع

[illegible]

سید فاضل

الاضمارين مع قول الاريد ان من ميل للايجاد شيء ميل ميل ملحة تركه
 من منع صدقة عدم حصول الميلين في قلبه ولا اريد ميل الميل الاول تركه
 هو عين القول بايجاد الميل للايجاد الشيء والميل المذكور كما يمنع عن الثاني ^{بال}
 على قضاير الميل بايجاد الما صر به والميل المذكور صله والذان ^{بها} ان يطبق على
 ايجادها ايضا وهو الجواب عن الثالث ايضا عن الرابع منع عطف ما يستعمل الماء ^{مورد}
 لا يترك جمع اضاده والقول بعدم حقيقة الابداء والقول ان تركه جمع اضاده ^{كقول}
 مقدمة لفعل الما صر به ومعاير عنه وعلى الثاني في غير الجواب ذهب جمع من ^{المحققين}
 المذكور ترك الضد مقدمة لفعل الما صر به وهو خطأ ونصح عن الخامس مع قول
 الضد مستلزما ترك الما صر به والقول بكونه غير ترك الما صر به في قضاها
 عن السادس عن الثاني والثالث وان العارض المذكور ليس واجبا لمجرد
 خاصته وللعامل بالكلية على الميل المذكور الضد العام خاصه عينيا فخلص تركه
 ويح على هذا القائل بالكلية تركه على الميل المذكور الضد الخاص كما ذكرنا في المقدمة

تواریخ و القریٰ الہدیٰ علیہ غطف علیہ الخ

الرابعة لا ينكح من الكلالة على الميل المتولد الفدا العام فلا وجه لخصم الكلالة
 العام والمقابل الكلالة على الميل المتولد الفدا العام فعدم الكلالة على الميل إلى
 ترك الفدا العام وعدم الكلالة على الميل المتولد الفدا الخاص كما على الأول والآخر أما
 البين وغيره ما على الثاني فوجه الأول أصله على الاستلزام في استلزام الميل
 الخاص به للميل الحق المتولد في إحصاء الكلالات الثلاث ما غير الأول
 ظاهر ما هو في نفسه على الفرق بين هو نفسه والثالث مثبت شعبة الكيفية لكل
 صانع ضد الراجحات الرابع انقلاب الحكم في بعض الأحيان والخامس أن يكون
 بالشيء فيما عنده لغيره من غير أن يكون له كونه ما يعم به البعض والسادس
 أنه لو لم يكن له كونه الفرح أهلاً لا وجه من الناس تضاده لتحويل العلوة إلى
 لما تلاك بطلان الإنسان عن الاشتغال به من الراجحات العشرة والفرق
 كونه العلوة المتوسطة غير أم وقصا في داخل الرصيدة وغيرها باطله مع أنها
 لم يكن لك والحراب عن الأول أنه يترط في بيان هذا الأصل البين عليهم السلام
 أو لا وجه من غير من الثاني أن ما تنقح على الفرق البين هو الكلالة لا الأول

في قوله لا ينكح من الكلالة على الميل المتولد الفدا العام

اصطلاح

اصطلاح المحققين اصطلاح الدلالة فاحاطا بغير الفرق البين كذا تضمن البين
 غاية الأمر الحقيقة الثانية في لائحته ملائمة الترتيب اصطلاح المحققين ومن الثالث
 منع كونه كل صانع ضد الراجح كما بيناه في مقام منع الشبهة الكيفية عن الرابع
 أن انقلاب الحكم في بعض الأحيان لها من غير ضار من الخامس أنه قد يكون في أول
 المسئلة أن المراد بكون الأمر بالشيء فيما عنده كونه ما يعم به الميل الحق المتولد منه
 من وجه الدليل لأنه لو كان الأمر بالشيء كلاً على الميل المتولد منه لكان تكرر ذلك
 أي كونه دالاً من المعصية ومع ذلك لم يتردد في جوازه أنه لو كان كلاً لما حكم
 حكم العقوبة حتى تغلب عليه التوبة وغيره وإن لم يكن دالاً لم يجر المعصية الحكم به
 لكنه كثيراً ما قيل من الاستدلال أنه لو كان رتبة المعصية من الرتبة الأشياء
 ترك أصلها أيضاً لزم أن يتلذذ عنهم أن ردهم صاحبها لأنه ما يعم به البعض
 أقول محل النزاع الكلالة لا المراد بجوازها إضفاء ثبوت الدليل لا المراد بكونها
 وضاعة المراد ما لم يستدل بهذا الدليل أيضاً لأن قوله بيان لما عندهم في مقام
 في بيان يلزم مع إحصاء الكلالة ولا كما في الرتبة وانما عندهم لما عنده من الدليل

قوله في قوله لا ينكح من الكلالة على الميل المتولد الفدا العام

على انما مقتضى هذا المادس منع كون الغرض من الباطن حراً مادام منع
الصلوات المعتبرة في غير ارضها والموائل الجارية كذلك لعدم تقيد المادس⁴
وانما لا محذور في الموضع والبطان في بعض الاحيان من وجوب جدي على الله تعالى
اما على عدم الكلاية على الميل لا ترك الصد مطلقا ان كان المادس به مستجابا
الامر بالنسبة لترك صدقة في غير فعله فاذا انجز العمل انتهى مقتضى مقتضى⁵
الدليل على عمل غير الصلوة اقول الظاهر انه لا بد من تعيين العمل وجبه في زمان
مضيق وانما على الكلاية على الميل لا ترك الصد العام تضمنان على الميل لا ترك
الصد العام التزمنا من انما على وجوب الرجوع الى التخيير مع كون الصد
الخاص بالمادس به واجبا مطلقا فانه ان كان المرجح لدليل اخر اذ
ان لم يكن المرجح فاما حكم وجوبها او وجوبها بعينه ان لا بعينه او حكم
بوجوب غيرهما لان كل واحد من المادس في وجوب المادس ولا يخفى
الاجماع فيعين الثابت اقول انما دليله على المدعى ان الصد الموعود مضيق
في ارضه فلا بد من عدم الكلاية لغير مطلقا مادام دليله على انما في وجوبه

فيجاب عند ما من اجابة اوله ان الصد لا يلازم التضييق ان لا التضييق في المادس
على انما في غير وجهه ولكن دليل على العلاجي في الطبيعة عند ما من الامر في الشين
المحاصرين لا على ما هو الحال الذي من دلائلها على الميل لا ترك الصد العام وعدم
دلائلها مع ان ثبت هذا المدعى لا في الدلائل بل في غيرها انما لان ما لم يترك
على الميل لا ترك الصد لما تضمنه وجوب الرجوع الى التخيير فاما ان كان
الواجب التخيير ليس صدقة فاما انما عارفا لا بد من تضييق المادس به كالمادس
المادس به لا بد من الكلاية فيه هو الواجب بعينه وصدقه ضد جميع الشين
ان لا شيئا من الخير فيها هو المادس الثاني انما ثبت كون الامر بالشي
تضييقا من صدقة فادله دليل على وجوب الصد انما استجابا انما باحته في المادس⁴
فيقع التعارض بينه وبين دليل المادس به ان كانا كلاهما القطعين في التعارض
اما التباين اي تباينهما عمدا انما بالنسبة الى الكلف المادس به صدقة
مقتضا ان يجوز من وجه او مطلق ان كان لا بد ان كان دليله دليل الصد

ون لا يجوز في المادس

وجوبه فالحكم بالخير بين الفعلين ان كان لا جامع على عدم سقوطها معا ^{بالقطع}
 اكله فلا بد ان يكون الفعلان كلاهما ان احدهما بعينه اكل بعينه فاجاب ان
 لا يكون شيئا واحدا ولا كل واحد منهما كلفا لئلا ينفك في ترجيح لا يبرح في حين
 فرق للا جامع فغير الثالث فاما الثاني فليقتض كل من المعارضين عارضا
 لا يخرج عن المحذور وان كان كل واحد من الفعلين مستجابا في باقية فحينئذ لا ممانعة
 للا جامع والوجه لا با حصرها المصنوعة لا التامة لا لاجل عدم صلاحية ^{خصة} ^{لها}
 الدليل وان كان الثاني فكل واحد من المعارضين كما يقتضيه حكم والمطلب الملائمة
 فيه بالخير من غير تعرض للفرق بين كون لا جامع على عدم سقوطها معا كما
 يقال ان قيل ان من صور المعارض ان كان البعوض من صفة الرغف الخزان
 والعصاة فلما اذن له لما اذيل الحوض منها فحينئذ لا يحكم بغير شيئا منها
 قطعا ويجوز العمل بكل واحد من عدم دليل سقوطها مع اصاله عدم النصيب
 لا يمكن العمل بمصدا للقطع بغير واحد منها نظير جلد الميت في الترتيب ^{المركب}

جز

حيث يحكم بغير سقوط كل واحد من غير دليل في المحل انظر كلامه طه اقول في ذلك
 لعدم دليل سقوطها فانه ان علمه بوجوب العمل بكل واحد من المعارضين في بيان
 فحينئذ لا يكون من صورها ان يكونا معا بالمعارض فكل واحد منهما لا ينفك الا في صورة
 بل انه كما لا يصير احوال في طهارة كل من الترتيبين باحوال فاجابة عدم جواز
 المنع في الترتيبين كما انهما معا من حكم طهارة كل واحد من الاصلين احوال فحينئذ
 كل دليلين المعارضين مع بعضهما فحينئذ لا يمكن العمل بمصدا فكل واحد منهما
 ان علم ما بعينه احوال في طهارة الميتة للحكم بها بعد ذلك فحينئذ
 بالعادة الشرعية وهو استحباب الطهارة وعدم طهارة الجائز فكل واحد منهما
 احوال النصيب الحاصل في كل من العارضين المعارضين للمعارضين فانه لا يثبت
 من باعدهما ارباب المحذور بل ثبت منها ما بعينه او لا يعلم بغيره
 منها بل يحكم بالخير انما اذا طهر في المعارضين وان كان احدهما غير نظيف
 كما اذا كان اجماعا فحينئذ ثبت منه او لا فانه غير من الاجابة للقطعة
 عند المعارضين فكل واحد منهما على صفة المحل الحكم بغير لا جامع على

وان كان صورة لا يبرح في الترتيب

وجوب المصروف في علم حكم صفته بها وهو من ذلك القبيل لا جامع على وجوب
 الصفة استجابة لواجبه يعلم عرف المصروف ان كونه له او عدمه وجوب استجابة
 كلامه من لادته القطعية والجامع في الخبر المتواتر لا سيما في القاطنين
 كما يتضح في العاقل الذي هو في سيرة الامم التي تدعى في عهده كونه عطف
 ان ما يدل على ميل راجع في الامور الاصل شيء هو ما يدل على ميل مرجع قلبه
 الى ترك صفته والمحال ان الامم التي تدعى على كونه صفته ولا تدرك الدليل
 عليها وتغفل عن نظرها في نظيره مع اتفاق المصالح من وجوب الامور
 وتحميق النفي في وجهه عليه ان كان كذلك كان تركه العاقل في الغم
 مكرها لا مكرها له انما مع انها اليقظة لا تدرك ان كان تركه العاقل
 او انما هو غير الجهد مكرها لادته العاقل فيه بما مع ان ترك العاقل عار
 وانما هو غير الجهد ليس كونه مكرها لادته في العبادات وبانه لو كان كذلك
 انحاء المباح لكان الامم مكرها لادته العاقل في تركه العاقل في تركه العاقل
 ان تركه مكرها له انما في منع مكرها لادته العاقل في تركه العاقل

قول له في مخطوطات
 في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف

في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف

من حيث هو انما هو غير المصروف في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 من حيث هو انما هو غير المصروف في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 ومن حيث هو انما هو غير المصروف في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 التي هي المصروف في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 التي هي المصروف في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 مكرها لادته العاقل في تركه العاقل في تركه العاقل
 ما في الغم في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 يتضح مما سبق من ذلك ان الامم التي تدعى في عهده كونه عطف
 في تركه العاقل في تركه العاقل في تركه العاقل
 كما هو في الامور التي تدعى في عهده كونه عطف
 من ذلك ان الامم التي تدعى في عهده كونه عطف
 اختلص في تركه العاقل في تركه العاقل في تركه العاقل
 الدام تعيين صفته الخاص في تركه العاقل في تركه العاقل

سندك في حق الفوائد

واجباً غير انك لا تملكه بغيره من انشاء المباح من المادى الذى لا ينفك عنه

فكنا جرد النسخ من النسخ كراهة من انشاءه تدباً والى وجهه فلهذا لا يراه انما هو

قوله في بيان حاله عدم تدخل الاسباب عند التعدد ولا اجتماع من غير انما
التفسير ملاحظة طهر الميرزا الشهاب ادام الله احواله عن محمد باقر باقر واستعين بالله
المراد بالاسباب هي الامور التي ترتب الشارع عليها احكاما محصورة وجعلها امانة
مندقة تلك الامور كما انظر الصور الواجب على المايمن بالنسبة الى جرب الكفارة
والجناية والحيف والغاس بالنسبة الى جرب الفصل وتصد الزايرة وقراءة القرآن والزينة
بالنسبة الى استحبابه لا غير ذلك الاسباب الراقية والعلل الضرورية التي هي ثمرات
الحقيقة في جبر السببات والاشك ان التدخل فيها كما لا تنافي اجتماع عللين
مستقلين على مطلق واحد او كان جبر المطلق الواحد انما يكتب فيهما اول احدهما على
الاول لم يزل فخلق المطلق عن العللين الدائمين وعلى الثاني فخلق عن احدهما وكل حال
فلا بد من تعدد المطلق عند تعدد العللين وتعددها واجتماعها فتقاسمها ان اكثر
كان سببا مستقلا مستقلا كالخبر بالخيانة اما دفعة واحدة او دفعة شيئين
فتساويان في مقدار الترتيب في الشك الذي او متراجعا كحد واحد بعد حد اخر
مع عدم فصل لانيان بسبب الاول منهما فلا يتفصل الاجتماع ولا يكون المطلق

في قوله لا تيان بسبب الثاني ايضا لعدم اتصال الامر الثاني لانه اذا قلنا ان سببها
 متعين شيئا وفعلا لا تيان كان سببا للبين المتعين فكل من شيئا كسببها في الحاشية
 وانظار الصور انفعلا كسببها في انظارها انفعلا وانظارها انفعلا فلا ريب في عدم التداخل
 لعدم متعديتها في عدم جريانها في الثانيان بكل من السببين وعدم تداخلها
 عدم تانها وانظر عدم جريانها في سبب واحد في اتصاله بسبب واحد
 ولانه عدم تداخل المسببات وكان العدول من اتصاله الى الاتصال بالاضافة الى الاول
 للبيد على كون الاول سببا للثاني والاتصال بينهما القاطعة المتعادلة من ان كلاهما سببان فيهما
 من الاستدلال والاجماع والدليل القاطع انه ان مقتضى اتصاله بالثاني واستصحاب العلم
 وجوب الثانيان بالكل من سبب واحد عند اتصاله لا سببا في الاتصال ثم انه يجب
 العظم لعدم التداخل في اوله مما لا يفي كثير من جراب القصور في جمع من المتأخرين منهم
 انما هو القرائن عريضة في الحلاوة من جهة اخرى والاولى والدليل في اتصاله
 دفعة انه جليل اما يقال بعد ثبوت سبب السببين او ثبوت سبب واحد لهما ان سببا
 ولا ولا ياتل لانه ترك الدليل القاطع في سببها بلا حجة وكذا الثاني لان السبب الواحد اما
 سبب واحد معين في غير معين او لانه لا يفي في حكمه في طريق دليل سببه فلا

الثاني ترك دليل سببه واحدة لاطراف السببين بالوجود الثالث مرجح ترك دليل سببه
 كل منهما اما انه ضعيف الثالث في اتصاله بالثاني لانه لا يفي في ثبوت سبب واحد في حق
 السبب الثانيان كثرة وجوب العمل بوجوه الحاشية في اتصاله في السبب الثانيان
 المحصر في المثال لا يثبت به ما ثبت بالاولى ولا يثبت به سبب او يثبت به سبب غير سبب
 الاول ان كان الاول فلو حصل الحاصل انما هو سبب السبب عليه وكل منع وان كان
 الثاني في خلاف مقتضى دليل سببه الثانيان بان قيل لكل سبب ثمان لاق في غير الاقوام
 من الجميع السابق غير الجميع المطلق سببه السبب في غير الاقوام في غير الاقوام
 منع شيئا من حيث يثبت لاطراف اليرثا انما يرجع الدليل على عدم الاتصال في اتصاله
 وهو الاجماع على احتياج الحق في اتصاله لاطرافه وان كان هو عمل واحد في حق
 بعد ما احتياج في طريقه في الحاشية في الكيفية وان كان هو كغيره في طريقه بطريقه في طريقه
 كغيره في طريقه في الحاشية في الكيفية لان سببا لما احتاجا الى العمل في كونهما
 في طريقهما احتاجا الى اتصالهما لانه لا يفي في ثبوت سبب السبب الثانيان في كونهما
 كغيره في طريقه في الحاشية في الكيفية لان سببا لما احتاجا الى العمل في كونهما
 في طريقهما احتاجا الى اتصالهما لانه لا يفي في ثبوت سبب السبب الثانيان في كونهما



۴۲

فريق في احدى من بين الجزر الصغيرة وهو المسمى اذ كان المصنف قد قصد ان يخصص القطع بال
المنفعة في بعض من هذه الجزر والادراك ان بعضا في لفظ واحد منى واحد من كل حكم خط عدم علم عدم
بجميع افراده فجميع حكم عدم اتصاله في بعض من اركانه فله سببه قبله المسمى حيث ان علم جميع
اهل الذمة من هذا الحكم فجميع ان كذا لادراك المسمى اذ كان المصنف قد قصد ان يخصص القطع بال
وهداه الذي ذكره الاكثر والغرض من هذا الوجه ان يوضح ان اهل كل حكم عدم اتصاله فجميع حكم عدم
مما في اتصاله بغيره من اهل كل حكم عدم اتصاله فجميع حكم عدم اتصاله فجميع حكم عدم اتصاله
والصحيح ان هذا الحكم لا يخصص في احدى من بين الجزر الصغيرة وهو المسمى اذ كان المصنف قد قصد ان يخصص القطع بال
ويعلم عدم اتصاله بغيره من اهل كل حكم عدم اتصاله فجميع حكم عدم اتصاله فجميع حكم عدم اتصاله
وارادة اهل الذمة من هذا الحكم اذ كان المصنف قد قصد ان يخصص القطع بال
بالبينة في بعض من بين الجزر الصغيرة وهو المسمى اذ كان المصنف قد قصد ان يخصص القطع بال
بالبينة في بعض من بين الجزر الصغيرة وهو المسمى اذ كان المصنف قد قصد ان يخصص القطع بال

فان اخرجته الى روضه

تحت

7

مكتبة المتحف البريطاني
جميع الحقوق محفوظة

بينه وبين الموضوع في الخارج ما إذا كان محمولا محمولا حصريا ومنه صفة الوحدة أو التماثل
بما يتنازع في محله وان لم يكن كذلك كما كان بما يتنازع على كونها متنازعة في محله غيره وكلما يكون القضية الكلية
محمولة يكون هو الحكم ما ذكر يكون له محله في ذاته يكون هو الحكم بما به الموضوع المحمل له ذاته لا يكون
من القضية الكلية التي يكون محله في ذاته كما يكون الحكم بالوحدة أو التماثل هو الذي لا يمكن أن يكون محله
فكلما كان القضية الكلية في الموضوع تكون ضربا من ضربات الموضوع في نفسه وفي غيره
وكلما كانت الواقعة في بيان معنى اللغات حيث أن المراد بقولهم المدام غير أن كل لفظ المدام غير المراد
موضوع للخرق ويحكم في المحمل كما أن المراد من المالك في المثال المذكور هو الأصل الذي قد يكون هي النسبة كما
من المالك في الحيوان المنقسم ثم أنه إذا كانت النسبة الكلية هي النسبة المذكورة في القضية المذكورة
المحكم بشرط جمع صفات المحمل للموضوع مطلقا أن كان الموضوع والمحمل متساويين وكان المحمل المراد
منه حاله أن كان المحمل موضوعا لارتفاعه عن موضوع الموضوع في صفات المحمل غير النسبة
من القضية الكلية متساوية مع الموضوع للفظ المحمل في موضع المحمل للموضوع مطلقا أو في حال التماثل
القضية وقرن القضية الواقعة في بيان معنى النسبة وغير الواقعة فيها أن المعقود في الأول بيان حال
كلما كان

لعل منكم من يدرم فيكم لوجه الله ورسوله

لفظ الموضع من حيث الموضع وان كان في بيان حال محل الموضع وان كان لفظ الموضع
 المحل وان كان في بيان لفظ المحل لفظ الموضع وان كان في بيان لفظ الموضع
 بتعريف من حيث الموضع في القصة بالضرورة من التبريد في بيان الحكم لغيره كما
 في قوله من كذا القصة بان ثبت جميع أحكامها محمولاً على مورداتها ولكن بشرط ان يحل القصة كما في قوله
 ان كان محمولاً على غير شرط في هذه ثبوت جميع أحكام المحل للموضع منها لم يكن حقيقة ولا
 من الغيرة اللفظية كما في الحقيقة كما في قوله في بيان الحكم الذي في الموضع المحل في قوله
 ما برز في هذا القصة بالضرورة من الحكم ان كان محمولاً على مورداتها وكان في بيان الحكم المحل في قوله
 في حكمه ثبوت جميع أحكامها من غير محمول للموضع وتكون الحكم في قوله محمولاً على مورداتها
 فليس محمولاً على حقيقة ولا في العلم ما في الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها في الحقيقة كما في قوله
 وجهه في حكمه ثبوت جميع أحكامها من غير محمول للموضع وتكون الحكم في قوله محمولاً على مورداتها
 محمولاً على مورداتها وان كان محمولاً على مورداتها في العلم ما في الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها
 حكمها ما في الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها في العلم ما في الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها

كذا في قوله

كذا في قوله محمولاً على مورداتها في العلم ما في الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها
 من الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها في العلم ما في الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها
 قطعه من حيث الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها في العلم ما في الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها
 الحقيقة المحل في قوله محمولاً على مورداتها في العلم ما في الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها
 في قوله من كذا القصة بان ثبت جميع أحكامها محمولاً على مورداتها ولكن بشرط ان يحل القصة كما في قوله
 ان كان محمولاً على غير شرط في هذه ثبوت جميع أحكام المحل للموضع منها لم يكن حقيقة ولا
 من الغيرة اللفظية كما في الحقيقة كما في قوله في بيان الحكم الذي في الموضع المحل في قوله
 ما برز في هذا القصة بالضرورة من الحكم ان كان محمولاً على مورداتها وكان في بيان الحكم المحل في قوله
 في حكمه ثبوت جميع أحكامها من غير محمول للموضع وتكون الحكم في قوله محمولاً على مورداتها
 فليس محمولاً على حقيقة ولا في العلم ما في الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها في الحقيقة كما في قوله
 وجهه في حكمه ثبوت جميع أحكامها من غير محمول للموضع وتكون الحكم في قوله محمولاً على مورداتها
 محمولاً على مورداتها وان كان محمولاً على مورداتها في العلم ما في الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها
 حكمها ما في الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها في العلم ما في الموضع المحل في قوله محمولاً على مورداتها

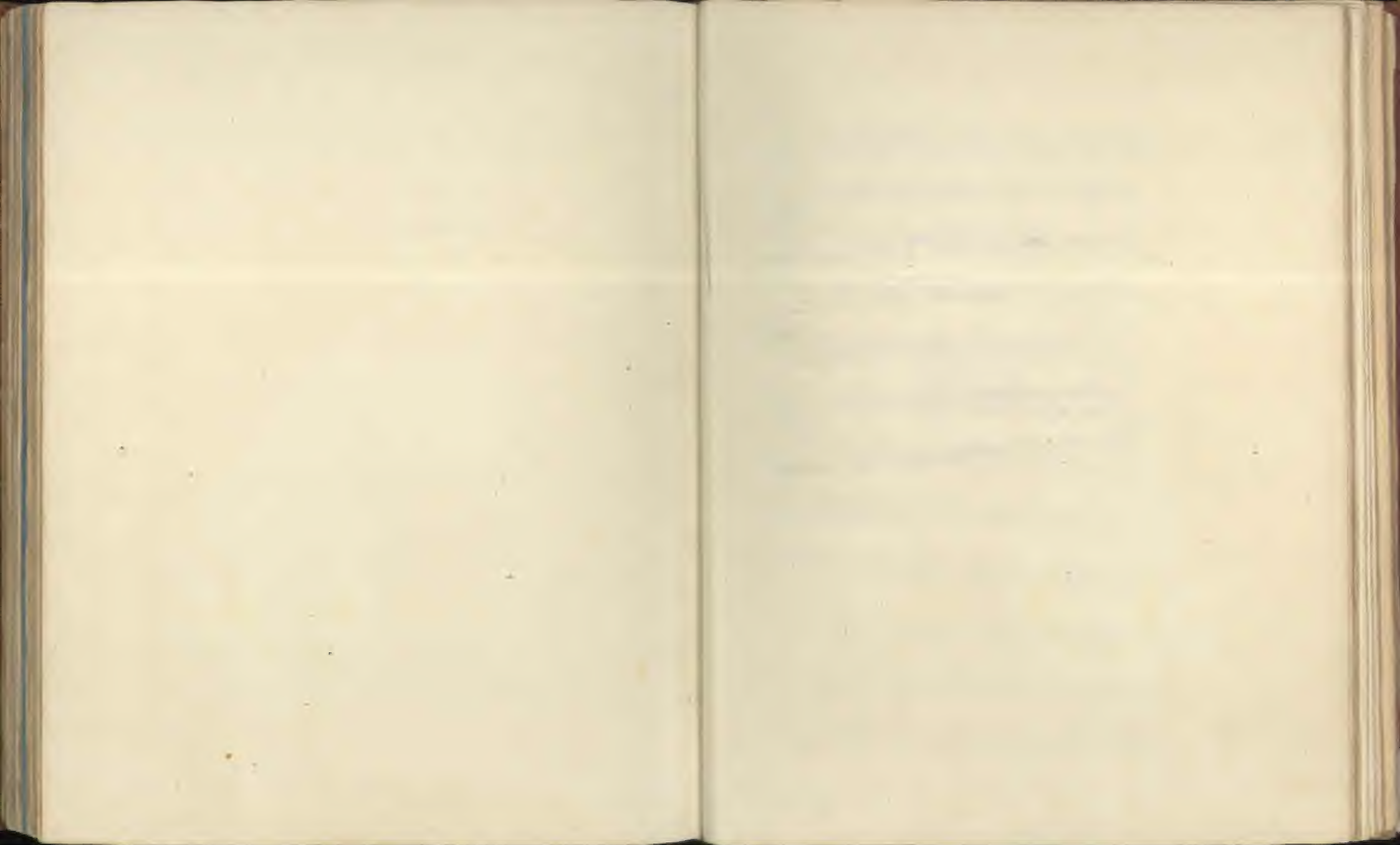
المحل

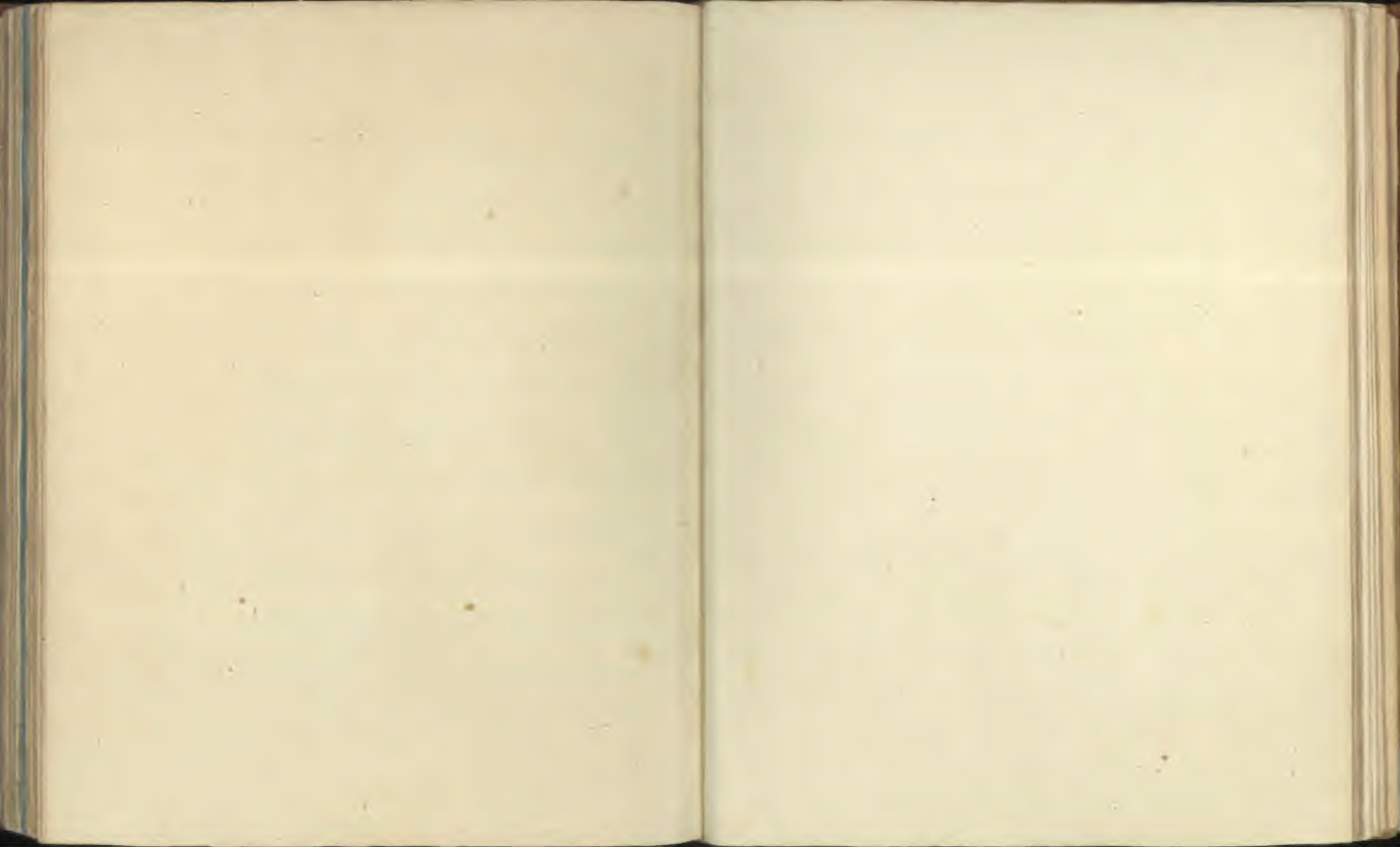
قد يتصور ان كان المحل متغيرا لم يكن متغيرا مع موضوعه وان كان كذلك ايضا وعلم ان هذا معنى غير ممكن
 مع وجوده في كانه متغيرا او ممكن الا انه يعلم انه غير المتغير المحل المتغير مع كونه القضية في ذواتها لا يتغير
 حقيقة فقط اصاله الحقيقة كون القضية حقيقة وهو علم كونه الراد في المحل المتغير وكذا ان يتغير
 كون المحل متغيرا في المحل المتغير وهو علم كونه القضية في ذاته ولا يترجح عليه علم كون القضية حقيقة ولا كونه
 من المحل ايضا علمه لا يتغير من شدة تلك القضية حكم للموضوع ومن هنا اقتضى الطراف حلوه او العلم ان
 حقيقة شدة العلم منقصة في الاركان المتصورة علم العلم ان الراد لصورة فيه هو معنى لا يتغير
 الذي هو العلم في ذاته ولا يتغير في ريد العلم ان الراد بالعلم هو العلم المتغير او العلم في ذاته
 وان كان لابد من العلم المتغير ان الراد في موضوعه مع وجوده في ذاته ولكن هو غير متغير ممكن ان يكون الموضوع
 فيعلم ان القضية حقيقة وان العلم في ذاته يتغير من شدة تلك القضية شدة الموضوع والمحل في حكمه
 او الحكم في ذاته غير المتغير عن شدة تلك القضية المعينة ومع كانه المحل حكم شاع في ذاته في كونه وجها
 حكمه في ذاته للموضوع لانه المتغير في ذاته فيكون القضية حقيقة غير متغيرة حكمه في ذاته في حكمه في ذاته
 حكمه المحل للموضوع مع العلم بالبرج والظلال الغوا لا غرا وفيه ان الراد في الغوا لا يمكن ان يكون

في علمه ان العلم في ذاته

ان عدول الراد الى العلم لا يتصور ان يكون الراد في ذاته ان العلم في ذاته مع وجوده في ذاته
 منها مع عدول الراد الى العلم لا يكون المتغير في ذاته في العلم في ذاته في كونه في كونه في كونه
 وقد يتصور ان يترتب مع الحكم مع العلم في ذاته في العلم في ذاته في كونه في كونه في كونه
 بالعلم في ذاته في العلم في ذاته في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 ايضا ولكن العلم في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 مع الموضوع في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 ان العلم في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه





فربما قد استعمل بين المتعاقبين في أدلة السبق والمكرهات وصححها
 جميع منهم التجهيل الذي في رده وشرع البرية والجهل في ربه وادله والإصاح
 عليه في عدة الذي صر الظاهر من الذكر وخالف فيه مفر ومنه صاحب المذكر
 ويظهر منه في كتاب الطلوع على ما قاله والذي جرده منه ويظهر الحالة من جميع الكتب
 حيث لم يذكر بالذنب ولا الكراهة بالأخبار الضعيفة وليس المقام بتقديم مقدمات
 الأولى المراد بها هي التي يتم بكون في الحكم باستصحاب شيء أو كراهة بحجج وأدله
 ولو كان الضعف غير ثابت بالتحجج كظاهر بقية التزم أنه وكذا بالثمة أن الإجماع المقول أن
 فغير مع عدم العمل بغيرها كظاهر بقية بعضهم ولا يتم أن ما فهم به نعم بقوله بغير
 الا من المذكورة في المساجات والمكرهات إذ مع أنه لا يناسب هذا المعنى لفظ التباحي
 لا دلالة لادانهم عليه على غير ما ذكر فيها أصلاً فإن منها الأخبار وهي لا تذكر إلا على
 التواتر على ما ذكر في بلغ التواتر عليه من رخصه ولا دخل للذكر في مخرجهما أصلاً فإن
 إذا دلت تلك الأخبار على إعطاء التواتر على ما ذكر في بلغ التواتر عليه من رخصه وقد هي
 لا التزم على حراز العمل بخلافه من رخصه وهو عين مع عينه أقرب أن يريد الحراز أن
 والعمل بالجزء الأتيان بفعل ذلك فعل من الخبر على استحبابه فدلالة الأخبار عليه مسلمة

اعلم ان اعطاء الثواب على شيء فعلا كان ركنا اما يكون من باب الجبر والضرورة واستحقاق العمل
 انما زاد له كاعطائه على الاتيان بالعبادات والاحسان عن المحرمات الذميمة في الشرعية
 او كونه لايصال العاقل والدارك الى ما تمناه ونقصه في الاتيان بالعمل والاحسان من باب الفضل
 والرحمة كاعطائه على الاتيان بافعال لم يكن من طبعه بالشرع كالاختيار بما فيه كرهه مع ما
 لا تأسر الثواب به جانه ولا يمتنع ان لا يكون له فيه مجزية الشيء على الثواب عليه لانه لو لم يكن كذلك
 لما امتنع الثواب عليه وانما يمتنع عليه من باب الجبر والضرورة والناهي فليس لانه مجزية للخطيئة
 ولذا ترى أهل المرد والرحمة كثر ما يمتنعون على عمل القرب العاقل لاحتلال مجزئته لهم بجاهه
 لا يصال العاقل الى ما تمناه ونقصه في هذا العمل من باب الفضل والرحمة مع انه لا يكون العمل
 لهم ولا يمتنعون بالاحسان بافعال مجزئته لهم وعلى هذا نظروا وحديث في اعطاء الثواب على افعال
 ان كثر ما يمتنعون على العمل بها حال كل ذلك كما امتلا ولا يمتنعون من الثواب من قبل الذنوب بل
 قطعاً على استحباب العزم والمكث لان اعطاء الثواب عاجلاً كذلك يزيده مجزئته للشارع في
 الحديث الاثر لم على مجزئته والتمسك بالذمة يثبت الطلب في الاستحباب مجزئته هذا الحديث
 وان كان حديثاً فادركي وعلم اذا حصل كونه الثواب من قبيله فلا بد من الاستحباب لا بد
 اعطاه الله

اعطاه الله

اعطاء الثواب كذلك المجزية ^{بشيء} بدليل عليها فيقتضى الطلب في معرفة تلك المقدمات
 فاعلم ان القائلين بالنساق استدلالهم بوجه منها الاخبار وهو ما رواه الكليني في الحسن
 انه قال من سمع شيئاً من الثواب على شيء فصنعته كان له اجره وان لم يكن عليه العبد
 وما رواه ايضا عن الباقر انه قال من لم يمتنع من الله على شيء من الخير فعل ذلك العمل
 التماس الثواب لونه وان لم يكن الحديث كما لم يمتنع من الله على شيء في ذلك العمل الا ان
 انه قال من لم يمتنع من الثواب على شيء من الخير فعلم ان له اجره على ذلك وان كان سراً
 لم يقبله وما رواه الباقر في الحسن في الصحيح عن علي بن عبد الله قال من لم يمتنع من الخير شيء من الثواب
 ففعل ذلك لم يمتنع من الثواب كان له ذلك الثواب وان كان لا يجزيه لم يقبله وما رواه عن الصادق قال
 من لم يمتنع من الخير ففعل ايها ابانا الله من جاء ثوابه اعطاه الله ذلك وان لم يكن كذلك
 وقال في حديثه روى الصادق عن محمد بن يعقوب بطريق عن الامير ان من لم يمتنع من الخير
 فعله كان له من الثواب ما لم يكن له الا ان كان فعله من هذه الزاوية بحيث اعاد القائل
 مطلقاً الطر فافهم وعنده غيره انما هو كونه منجهاً صحيحاً ومنجهاً حسن ومنجهاً طيباً لا يهاجها
 بالهجرة وما يمتنع من ذلك فافهم استقلاله بالقبول وما يمتنع في الكتب المتعلقة من الاستحباب
 ووجه الاستدلال بها انه اذا ورد خبر ضعيف في ثواب فلان ذلك او نقل اجماع عليه لا يشترط

او المباح لأجل اباحة الشارع او المنسوب اليه لأجل انه منسوب اليه وان كان مستحبا
 الا ان المنسوب هو هذه النيات كتحسينه القرب لا اصل الفعل ولا كونه استحبابا لمباحي
 ومنها انه اذا ورد امر او نهي بطريق ضعيف يكون المغفل محتملا للوجوب او الحرمة فيكون ^{حتميا}
 فيه فضلا عن كونه احتيايا مستحب فيه انما ان ثبت بهذا الدليل استحباب ما دل به الضعيف
 ومثله على وجهين وكذا هذا ما ذكره من كونه كراهة ليس هذا هو المقصود من ان المسئلة
 بالمقصود اثبات استحباب ما دل به استحبابه وكراهة ما دل على كونه تدبيلات
 الاول مقتضى اخبار المذكرة اعطاء الثواب على المباح الثواب عليه مطلقا سواء كان لا اعتقاد
 بصلته ان كان صدقه محتملا لا اتصال بالرجوع الى المباحين والمساوي وفي وجه لا إطلاق
 ما لو كان لا اعتقاد بكونه لا جامع على عدم اعطاء الثواب عليه فان قيل قد لا يثبت الثواب على الثواب
 ورجاء ثوابه فيصدق لأخباره بصدقه لا اعتقاد بالصدق والاثباتان بالعمل انما لا يلحق الا بكون
 لا يمتنع لا اعتقاد اعطاء الثواب عليه وهذا لا يكون لا يمتنع لا اعتقاد بالصدق اقول يمكن ان يكون
 انما لا يلحق اجماعا على ترتيب الثواب عليه كما يكون كثير من افعال الجود اتصال المنافع ^{التي} النافعة
 قبل ان يسمع الثواب بل هو حقيقة في سماعه ولو لم يسمع لم يسمع عليه المطابقة فلا يدل ذلك ^{حتميا}
 على اعطاء الثواب انما هو فعله كذا أو لا تفعل او مستحب هذا او لا يكون كذلك انما على الثواب ^{عطاء} لا انما

أو ان سئلنا ذلك في الدعاء لكثير في المبلغ منوع المبلغ الشئ حقيقة ولو لم يسمع لم يسمع عليه
 مطلقا سواء كان المطابقة او النقص انما لا يثبت لهذا الوجه كونه في اليوم العاظمي وتكلم
 ليصح ان يقال انه لم يسمع حيا له الثالث بشرط في اعطاء الثواب على فعله ان يكون المبلغ الثواب
 عليه ان لا يدل على عدم جواز العمل باكان ذلك للمبلغ من المجرى الضعيف او مثله ان يكون المبلغ
 كالمبلغ الثواب باعتماد الكذب فلا يثبت عليه الثواب الا لا يثبت الثواب على فعله ان كان المبلغ
 عليه من القياس ان الحاق الشئ بالاعتبار هو عدم صدق المبلغ الخامس مقتضى اطلاقات الاخبار
 اعطاء الثواب على فعله ان كان المبلغ الثواب عليه مطلقا سواء كان المبلغ المباح المفعول او قريب
 نفيه ولكن بشرط لا يخرجه من العلم باستناده فيه الى غير ما مر السادس ان المرفق استحباب
 ما لم يسمع الثواب عليه فلا يثبت عليه ما يثبت على المستحبات الثابت استحبابها بالادلة المجردة
 كما هو ظاهر الخبر حيث قال فيه ان الرجاء ان يصدق ترتيب الثواب على ذلك لا ان يصدق عليه
 الاحكام الرعية المترتبة على المستحبات الواقعية ^{التي} وعلا هذا فلو لم يسمع مستحبا او ان صدق
 بعضه فاله في مستحب لا يجوز من المرفق ان ثبت فلو اعطاء الثواب عليه ثم ثبت الملاك المرفق

فاعلم ان العرف من المبحث تعيين حقيقة غير الاعمال من الصفات
 باعتبار وضعها الان لا باعتبار الوضع الذي في ظاهره حقيقة
 باعتبار هذا الوضع من الملكة ان الصاعقة والفرس لو كان فيهما قبلها
 المبدء وان لم يكن ^{الشيء} المصادم اليه في مبدء الصفات اما
 البوت والحدث وقد عرفت ان الاول المصادم الغير المتساوي الثاني
 بالمصادم المتساوي لكون معانيهما غير متارة ولا اول ما يدل على كونه صفته
 وبعبارة ^{احرى} الاتصاف بصفة كالحركة والبرودة والمراد بالبيان المعاني ^{المصادم}
 ما هنا تدل على كونه هذه الكيفيات والاتصاف بها ^{مصدر} يكون في معنى
 هذا المعنى من المبدء في الصفات ^{المصدر} لا يكون في المعاني على
 تعيين احد ما يدل على احد ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 كما ان في الصفات ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 ويكون في الصفات ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 مثل ذلك وكثير وكثير ما هنا ما يدل على حقيقة صفته وجعل

اخرى

انما هو في الصفات
 في الصفات
 في الصفات
 في الصفات

وما هو

اخرى على صفاتها ^{مصدر} على صفاتها ^{مصدر} على صفاتها
 ما بعد هذا القسم في الصفات ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 من معنى واحد من هذه المعاني ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 اقول الا ان الصفات ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 تليد المبدء وهو ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 المبدء وان ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 وجعل العلامة قدس الله سره والعصير الاول ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 وبعبارة اخرى غير سيال والثاني ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 اخرى سيال وهو ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 ان لم يكن الذات ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 الاتصاف في الثاني ان كانت كذلك وهو المقول عن صاحب الزاوية ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 في الصفات ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات
 كما في الصفات ^{مصدر} في الصفات ^{مصدر} في الصفات

11/11/11

[illegible]

المجلس المذكور يعرض مع الملك
تقريرا قبا اذ انقضى

العقيدون

مجلس علمیه و معارف
تاسیس شده در سال ۱۳۰۲

القرينة في الأول الاستدلال بها في الثاني يدل على كون الأول بياناً والثاني مقصداً
وجوابه ان الذات التي تكون اصنافها الملبدة اكثر يا مالم يبدء لذلك ملكة لهم او من
تقدر كذا من من المشقات ما يكون موضوعاً للموضع الطارعي فيها الملكة والصفة
التي في تلك الملكة ككاتب الطارعي والحياط وما لها على تلك الذات باعتبار
كيفية الملكة او الميزة ومنه ان الطارعي لا باعتبار تصانها بالميزة حتى يثبت
المطلب والقرينة ان الافعال المذكورة في الملكة او الصفة ما يابا بالعلم
وفيها لم يصبها المذكورة في كتب الهندسة ومنه ان لا مدخلية للطبع في ميزة
الارضاع ولا يلزم ان يكون الحياط ومثله موضوعاً في الملكة او الميزة ولا يضر في عدم
المراعاة للطارعي للقرينة للباري والمفضل انما ثبت قوم ان المراد المطلب الخال
والمقتضى لما فيه ذلك الرابع في ان المسئلة هي من موضوع الخال او مشترك بين الاثنين
المسئلة واتضح على كون المسئلة مشتركة اذا كان حكوماً عليه يدل على كون موضوعها
للمقبل ولكن ليس في ميزات وضعه للمقبل فاصلة بل اثبات عدم خصاصه
بالخال وكذا مشترك بين الاثنين لا تعاناه لانه بعد اثبات وضعه للمقبل ثبت
عدم اختصاصه بالخال واشتركت بين الاثنين ولا دليل المذكور ما قد صرح به في
المسئلة الحكم عليه مشتركة بين الاثنين المسئلة كانت خصص بالخال لا يصح
الخصص السابقة الصادرة عن الخلق في انما على مرتبة حكما فانما اذا كان

ما لا يمنع

بها عليه اعتبار القول بكونها خطايا لا المزمين في زمان المستقبل بالنسبة
 الزمان صلتها فلو كان المشق موضوعا للحال خاصة كانت الصفة خطابا
 الى الظاهر في خاصة فتبطل الاستدلال بها على ثبوت احكامها انما هي احكام
 وكما لا يكون عند هذا الفصل وجه كون المشق موضوعا للحال ان كان حكمه على بناء
 القليل في الحال من ان يضاف اليه زمانه والمزاج من الاول ان لم يلبس الزمان فيكون
 المشق موضوعا للحال من غير ان يكون الزمان صفة كونه المدة المخطئة لما في قوله
 كما ذكرناه في انه على من موضوع الذات حال الجسدية ان لم يلبس وان انقصت
 بادراكها في القولية السابقة من ان يبادر القليل في الحال انما هو من القضية المحلولة
 في المشق وادخل الفصل الرابع في بياض الجلبس عليه مشق في انقصت اذا لم يلبس
 جريه صفاء لا في صفاء ايضا وادم يبادر اذا لم يلبس بعد من صفاء عليه انما
 وبعضه اذا لم يلبس ووجهه في المصنف عدم تسمية هذه الكل في قوله ان المصنف

من ان يضاف اليه زمانه
 من ان يضاف اليه زمانه
 من ان يضاف اليه زمانه

[illegible]

۱۰

2

5

المقطع الجديد او منظرها في الفرج والبرق في القيس القطر ان يكون القطع بعينه الحلة
 من الطرق المعبره من الاجزاء والنسب والاعتناء المغير للقطر والنسب المغير له لا من هذا الطريق
 المعبره عنه له مره وجبت راضاه الحلة الحكم في الفرج من جهة له في الاجزاء وعدمه والبرق
 الى قيس الاوليه وعكس وجبت المرات والاصل يكون انقضاه الاجزاء الحكم في الفرج اوله
 من انقضاه له في الاجزاء كاضافه من اجزاء الاولين حرره الغرض بطرق اوله من انقضاه
 حرره انقضاه في سببي في القيس القيس بطرق الاوله وان في يكون جهة والطبع الحكم في
 اوله من جهة في اجزاء ذلكت يكون انقضاه المذكور من رايه في الاجزاء والفرق وجبت الاول
 في الحلة المخرج ان يتردد مرجع التبريد المراد بالاصل علم علم الحكم في الاجزاء في الشرح اي في
 الاجزاء والنسب الاوليه او النسبه في سببي علم علمه اصله ليس يخص الحلة وقد سببي علمه
 مرجع الشرح في طريق كان من الطرق الاوليه يخص الحلة وبيان علم علم الحكم
 اصله كاشف على طريق كان من طريق المعبره عنه الى مره في كاشف على النسبه والنسبه
 واسبر والقياس والدوران في سببي علمه علمه بالنسبه بالاحاله لانه ينظر الى المسببه

من علة في اي

بأن

بأن لا يخلو اي طريق وقيل سببي خرج المظا ايضا وقال الذي له طريقه في الفرج
 الحلة في الاجزاء مطلقا كاشف على مره كان بالنسبه او غير ما ثبتت الحكم فيه الاجزاء سببي
 خرج جهة واثبتت الحلة في الفرج سببي في المظا ثم ان يفسر علمه من الاجزاء كاشف
 الاجزاء عن الاول لا يخلو في جهة في الفرج في جهة الحلة من الاول في جهة في جهة
 علمه في جهة في علم من الاجزاء ان علمه في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 الاول لا يخلو في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 كاشف على النسبه في سببي علمه علمه في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 او اجزاء كاشف على الاول كاشف على الاول كاشف على الاول كاشف على الاول كاشف على الاول
 في الحلة لان الحلة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 في الاول لا يخلو في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 اجزاء كاشف على الاول كاشف على الاول كاشف على الاول كاشف على الاول كاشف على الاول
 كاشف على النسبه في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة

كان على كذا في بعض النسخ ^{في بعض النسخ} ذكره ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 كذا في بعض النسخ ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 كان ذكره ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 له ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 عدم ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 من ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 وصف ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 في ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 قيل ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 يدل ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 كذا ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 في ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم

عليه ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 في ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 كذا ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 له ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 عدم ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 من ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 وصف ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 في ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 قيل ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 يدل ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 كذا ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم
 في ^{في بعض النسخ} فيكون ^{في بعض النسخ} من غير تقدم

في قيل كون الازالة كما يكون الازالة الاولى كان في طهارة يراة لاصورة او وصف
 وهو كون الازالة طهارة يراة لاصورة ليس في الحكم وهو قيل كون الازالة كما طهارة
 من نزيهم الملبسة وتغير الوصف بشبه الوصف الطهاري فلهذا لا يريهم الملبسة حلالا
 المعروف المذكورة لوصف بشبه بين الوصف الملبس الطهاري الثالث يكون
 بسبب طهارة فيه ليس بتغير الوصف والاراد بتغير الوصف الطهاري في الوصف
 وانما يسمى طهارة لا بتغير الوصف الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف
 وليس بسبب الطهارة عن كل واحد من الاوصاف المحصورة في الوصف في الوصف
 سمي بسببها لان ليس لثمة اعتبار عن ثمة وتسميتها بسبب طهارة طهارة
 لذلك بسبب الطهارة عن كل واحد من الاوصاف المحصورة في الوصف الطهاري في الوصف
 الذي يميزه العلم والسياسة الجارة قدم ليس على الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف
 واصل ان المراد ليس بتغير الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف
 عني او غير طهارة في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف

فقط

قيل ان في قصص ليس بتغير الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف
 هذا النوع من القصص ليس بتغير الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف
 والطهارة الاول كان عند جليل في الاوصاف المذكورة طهارة وكان اسبب عن طهارة
 ايضا طهارة في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف
 في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف
 ولعلهم قد يروى ان كان التلذذ في حمل واحد طهارة في الوصف الطهاري في الوصف
 حمل واحد وهو طهارة في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف
 اي طهارة في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف
 والاصح في قدر آخر الاول في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف
 حتى ينفق في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف
 الكيد في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف
 قيل اخر من يسي احد ما يتبع المصطط والاخرى في كل طرفين المستلذين لا الاول

التلذذ في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف الطهاري في الوصف

هذه جملتها في هذه البرهان كمال جملتها انه صحيح على واحد والفرع يعني الفرع منها
 غير بل لعله لا يحرك كاني فيس لعله ولا لولا كاني فيس لاله دهر القيس في
 وقد يظن على انه لم يصر على احد في اصله اي في حق ما لم يصر على احد وقيل هو صحيح على
 والفرع على ان الله تعالى هو واحد من عدة اقسامه اولها وحكي في طريقه في
 في مقام بل لعله القيس انه ليس بالقيس وقال الله تعالى في سورة عبدة في المقام ان
 والقيس راجع الى شقيق المظا دهر المرافق للقيس كما ذكرنا والمراد بوقيد كونه
 ان يكون في بعض الاقسام في بعض المظا ثم انه كما ذكرنا يكون في بعض الاقسام
 فانه قطع في طريقه في بعض الاقسام في بعض المظا في بعض الاقسام في بعض
 عند مراد لا يصدق ان القيس قال الذي قد يظهر من بعض القيس في بعض الاقسام
 لتعريف القيس في بعض الاقسام في بعض المظا في بعض الاقسام في بعض
 مضمون لعله عن القيس في بعض الاقسام في بعض المظا في بعض الاقسام في بعض
 واحد من هذه الاقسام في بعض الاقسام في بعض المظا في بعض الاقسام في بعض

قوله واولا على...

قوله في بعض الاقسام...

في بعض الاقسام...

اذا قطع جملتها في الفرع فلا يصدق ان اثبتت حكم في الفرع سواء كانت لعله
 كجمله او غير جملتها سواء كانت جملتها لبعض الاقسام او لاله او لاله او لاله او لاله
 لوجه لعله في الفرع كغيره فيس كان القطع لوجه لعله في الفرع فيه حجة في الاقسام في
 القيس فيه ولا اذ اذن جملتها فيه في بعض الاقسام في بعض المظا في بعض الاقسام في بعض
 بحد وان كانت لعله مقطوعة لعله او لعله في بعض الاقسام في بعض المظا في بعض الاقسام في بعض
 في علم ان جملتها القيس في بعض الاقسام في بعض المظا في بعض الاقسام في بعض
 والفرع قطع لعله لعله في الفرع في بعض الاقسام في بعض المظا في بعض الاقسام في بعض
 القيس القيس في بعض الاقسام في بعض المظا في بعض الاقسام في بعض
 وعدم جملتها القيس في بعض الاقسام في بعض المظا في بعض الاقسام في بعض
 فيه كماله ان لا يصدق ان القيس في بعض الاقسام في بعض المظا في بعض الاقسام في بعض
 ان لا يصدق ان القيس في بعض الاقسام في بعض المظا في بعض الاقسام في بعض

في بعض الاقسام...

ولا تفسد الحاقه بغيره ثبت وجوده لعله فيه وسند به اوثق من اللفظ عدل وجهي لعله
قد ثبت حلقه بالاول باخرى ان في ثم تحققت ان فيه ان دلالة اللفظ عليه ليس بحقيقة
او بغيره المأخذ المستحق لكونه ثابتا لغيره من اللفظ لا على ما في اللفظ الا ان
واللفظ انما ليس بالاول لانه اللفظ الدال على حكم اللفظ ثبت في الفرع ملاحظه وجوده لعله فيه
اصلا ثابت محكم في الفرع وجوده لعله فيه وهو القيس لصدق صدق عليه ولما كانت عليه لعله
في القيس لغيره الاول وجوده لعله في الفرع فربما يكون انما ثبت المحكم لغيره لغيره
في ان واحد ولا اتم اتم ثبت محكم لغيره من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه ثم ان دلالة
اللفظ الدال على حكم اللفظ ثبت محكم لغيره لغيره من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه
لانها دلالة اللفظ على الحكم لغيره لغيره من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه
بالطريق الاول لرفع من الدلالة الاخرى لغيره لغيره من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه
بين من يقول بغيره لغيره لغيره من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه
القيس لغيره الاول لرفع من الدلالة الاخرى لغيره لغيره من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه
بغيره لغيره الاول لرفع من الدلالة الاخرى لغيره لغيره من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه

اللفظ

وجوده لعله في الفرع كما هو مقرر في وجهه ظهر من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه
اولى بها بعد الطرق المتبعة عندنا من الاجماع واللفظ والاولى والقيس ومع ذلك قطع
اللفظ في الفرع فبما هو لا ينافي عنده لعله بعد الطرق المتبعة عندنا من الاجماع واللفظ والاولى والقيس ومع ذلك قطع
وغيره انما في الفرع والاولى لعله لعله في الفرع فبما هو لا ينافي عنده لعله بعد الطرق المتبعة عندنا من الاجماع واللفظ والاولى والقيس ومع ذلك قطع
وعدم لغيره لغيره الاول لرفع من الدلالة الاخرى لغيره لغيره من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه
على ان في بغيره لغيره الاول لرفع من الدلالة الاخرى لغيره لغيره من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه
على عدده لغيره لغيره الاول لرفع من الدلالة الاخرى لغيره لغيره من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه
وخصيص ما هو مقرر من المانع عن القيس لغيره لغيره من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه
لما كان الذين يؤيدون القيس لوجوبه على ان يفسد لعله لانهما يفسد من الصدم
وكما رواه الصدوق عن ابن قال قلت لابي عبد الله تعالى في خبر قطع جميعا من
امرأة كم فيها قال عشرة من اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه

اللفظ
قول ما هو مقرر في اللفظ عدل ملاحظه وجوده لعله فيه

قوله أو ألقى الله أي إذا وقعت
على امرئ حية

مفتوح

تختلف المسألة عن القصة والثلث الأولان المتقدمان بمزاج واحد المتعذران ثبت في المسألة والفرع
كل واحد من الاحاد والرافعة في ضمن الاصلين المتعذران الاولان بمزاج واحد وهو على صورت
المسألة في القصة وتوضيح صورتها في الفرع على النحو الكاشف فلا يمكن الرواية مرروا مع عن لسان
الجويس بطريق الادلة ان قديم المتقدمين ثمة اصحح بالفرع والرفعة وعلا سبب التيقن في قطع
المسألة وتوضيح صورتها على النحو الكاشف في قطع الادلة فيكون الرواية مرروا اقول لا يثبت القيس
التيقن في قطع الادلة في خبرين ثمة لا يثبت الا قطع المسألة ويكون الجويس بطريق الادلة بل
يثبت بالبرهان الجويس ولا يجوز ثمة لا يثبت الا لا يثبت في الادلة بمزاج واحد المتعذران ثبت في المسألة
وثان انه سلف ان المورد في اصل الادلة ولكن المنع عدم تعميم قوله اذ اقيمت حق الدين
ووجه حصول الجويس القبط وان كان داخل في القيس المصطلح في هذا ان كان ذلك من جهة
القيس المتعذر الاحاد وبما غير معلوم لعدم ثمة في بعض المشرعين في القيس لم يصرح بالمصطلح ولا الجويس
المصطلح المسألة في دفع الخلاف في حجية القيس اي فانه اذا انقض الشارع على حكم كذا اذا قل
ان جازم الحكم او على سبب غير حكم كذا اذا قل على حذر في الحكم او في خبر واحد ثبت الحكم

في الاتي فلهذا يحتاج اليه ان صرح بعد كون الحكم اوصاف الكذا بين
 المطلب الثاني ان يتبين ان القسم ثمة بغير ان يقسم اليه في غير وقت سبب
 القيد اليه ولا يعتد بسبب ان يقسم اصلا كما انه يجمع او لا كثر له من غيره
 ان يتبين لهم ان الامور التي هي في الوجود لا يتبين ان حكم شرعي او وضعي لا احد
 او يمتثل له في الاداء وضعي ، كان احد الحكم الشرعي او الوضعي متعلقا بشي
 كالصورة والصفة والكل والجزء والاشياء وغيرها فان كان واجب ثمة للصورة
 والاشياء للصفة والكل والجزء والاشياء والاشياء للكل والاشياء للكل
 والاشياء من اجل الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 محمولة على الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 اي حيزه في الحكم عليها ايضا في حال محرم والاداء يمتثل له في صورة
 الحكم او في غير ذلك ولا يكون حكم شرعي ولا وضعي لا احد في موضع اللط للشرع

قد علم ان الحكم على كل شيء
 او وضعي او شرعي لا يكون
 او وضعي او شرعي لا يكون
 او وضعي او شرعي لا يكون

في الاتي فلهذا يحتاج اليه ان صرح بعد كون الحكم اوصاف الكذا بين
 المطلب الثاني ان يتبين ان القسم ثمة بغير ان يقسم اليه في غير وقت سبب

في الاتي فلهذا يحتاج اليه ان صرح بعد كون الحكم اوصاف الكذا بين
 المطلب الثاني ان يتبين ان القسم ثمة بغير ان يقسم اليه في غير وقت سبب

في الاتي فلهذا يحتاج اليه ان صرح بعد كون الحكم اوصاف الكذا بين
 المطلب الثاني ان يتبين ان القسم ثمة بغير ان يقسم اليه في غير وقت سبب
 القيد اليه ولا يعتد بسبب ان يقسم اصلا كما انه يجمع او لا كثر له من غيره
 ان يتبين لهم ان الامور التي هي في الوجود لا يتبين ان حكم شرعي او وضعي لا احد
 او يمتثل له في الاداء وضعي ، كان احد الحكم الشرعي او الوضعي متعلقا بشي
 كالصورة والصفة والكل والجزء والاشياء وغيرها فان كان واجب ثمة للصورة
 والاشياء للصفة والكل والجزء والاشياء والاشياء للكل والاشياء للكل
 والاشياء من اجل الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 محمولة على الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 اي حيزه في الحكم عليها ايضا في حال محرم والاداء يمتثل له في صورة
 الحكم او في غير ذلك ولا يكون حكم شرعي ولا وضعي لا احد في موضع اللط للشرع

کامیاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

فیضی می خواند و در کمال
 در کمال کمال
 فیضی می خواند و در کمال
 در کمال کمال

و طرأ فيه من سائر النجوم
فانهم انكبتوا و انكبتوا
منهم يومئذ الا جماعه

دولت محمدیہ کے ارادے کے تحت
الدولت المملوکہ اور کلا العیار

منه الى المرحوم الميرزا محمد
بنج الميرزا محمد بن الميرزا
المرحوم الميرزا محمد بن الميرزا

مدرسة
الوصف
مدرسة

[illegible]

الواقع ١٤٧

ادخلون

اقول ان اوله مدخله في سائر الاحكام او غيرها ما له مدخله في بعضها ان كان
 او عدمه اي في كل باب من ابوابها او في بعضها او في بعضها لا في بعضها
 مدخله في ثبوت الحكم او في نفي الحكم او في كليهما لا في كليهما انما في
 الوجوب الذي له جزاء لم يثبت وجوب كل واحد منها بل في منفردا او ثبت في
 عدمه كونه وجبا في كل واحد من وجهين لا يمكن استصحاب وجوب الثاني
 من عدم الحكم لعدم وجوب استصحاب النفي اذا كان المتغير اذ لا عدم وجوب كل واحد من
 لا يثبت ولا منفردة ثبت بل في وجوبها منفردة وفي وجوبها منفردة غير متضمن
 عدم الوجوب لا بد ان ثبت مسئلة الاستصحاب بفرق الحكم والارباب

في بيان ان الحكم اذا سقط
 وجوبه سقطت كل وجوباته

فوسيلة دفع الخلاف في ان الاستثناء الواقع عقيب الجملتين المتطاعين بالرد
 ان لاكثر الصالحين استثناء عن كل واحدة منها المجرى عن قربة كونه لكل واحد ^{حجة}
 كذا في العبرين وجالس البعداريين ^{سورة مائدة} الا الحياطين ^{سورة مائدة} ذكر مرزبا وجالس مرزبا الذي
 هل هو استثناء عن الكل في الاخرة ولقد مر مقدرات لان يصير لغوهم هل هو
 استثناء عن الكل في الاخرة معيارا احدها انه هل يكون المراد بالاستثناء
 الواقع بعد الجملتين ان لاكثر في كلمات صادرة عن متكلمين محضين كالناشئ
 وغيره الاخراج عن الكل حتى فصل على كونه استثناء عن الكل في الاخراج عن كونه
 حتى فصل على كونه استثناء عنها فانيها انه هل يريد ان يراى الحان في الاستثناء ^{الكلام}
 مع قطع النظر عن كونه كلاما عديدا للاخراج عن الكل في كل واحد كونه استثناء عنه
 في محالهم او يريدون للاخراج عن كونه في كل واحد كونه استثناء عنها والفرق
 بينهما اي بين المراد ان يريد ان كان الخلاف في الاول فيكون النافي في الثاني
 هو الاستثناء المذكورين في الميزان في كل واحد في قوله في قوله في قوله في قوله

والاخرى من غير ان يكون
فيها شرط من شرطها
بعضها البعض

كان الخلاف في الثاني فيكون النزاع في قاعدة كلية ان مفعلة هل يردون به
عن الكل والاشارة انه هل تكون قاعدة في الحاد او في الكل ان الثاني
وهو محل النزاع انه ليس الغرض من هذا البحث اثبات ما اردنا استثناءات محض
بل اثبات ما هو القاعدة الكلية في الاستثناء الذي وكثير من القوم لم ينصوا
الى الفرق بين العيين ولذلك وقعوا في امانة الدليل على تخالفهم في جميع
فاما ما اوردوه لا مناسباً للكون لاول محل النزاع فافهم دليلاً مناسباً للكون
الذي محل الخلاف ولما كان الخلاف في الاستثناء الذي من حيث تعقبه المحل في
الخلاف في اعمومه اي المعنى الذي بعد قليله الخلاف في انه هل يكون تعقب
الصالح للكون للكل او لاشارة المجردة عن القيد الجمليين الاكثر موضوعاً للكون
عن الكل او لاشارة عند باب الحاد او موضوع له تعقب الاستثناء المذكور ولا يخفى

فصل النزاع

ان الموضوع هو تعقب الصالح للاستثناء ويكون الصالح اليه خارجاً عن الموضوع
والموضوع له كون استثناء عن الكل او لاشارة المجردة ولا لاشارة هذا الموضوع على الموضوع له
وهو غير لطيف كما هو كذلك في جميع الامور التي لا تتحقق فيها تعقب الصالح عن غير ان الصالح

قوله ولا لاشارة على الموضوع

قوله ولا لاشارة على الموضوع

وقد

استثناء من شرطها

وقد تم جملة الخلاف في ان الاستثناء الواقعي تعقب الجمليين ولا اكثر اي
ادلتها الواقعة بعدها او بعدها هل هو موضوع للنزاع عن الكل والاشارة
فاسد لا نأفلح قطعاً انه لم يكن وضع علامة لادوات استثناء المقيدة
بعد الجمل المعقدة بل كان وضعها استثناء في وضع واحد لم لا حظية في بعضها
بعد الجمل وعلمه ثم استثناء لانه هذا الخلاف بعد تسليمه حبان تعقب الاستثناء
الصالح للامرين المجردة عن القيد الجمليين ان الجمل الموضوع تعقبه يكون للكل او لا
وضع تعقبه وتليها صحتها بل يكون ادوات استثناء حقيقة في الاشياء عن

منه الواحد والمعد ان العلم اشتركا لفظاً او معنى فيها ان بعضها الاخر يطلق
الاشارة سواء كان عن الواحد والمعد بان وضع العام ان مع العلم وبعضها للاشارة
عن الواحد تعين كون الاستثناء للاشارة لا تعالدها الثانية الكل الذي
وقع الخلاف في كون الاستثناء له او لاشارة المجردة هو كل واحدة من الجمليين او الجمل
لا المجموع من حيث المجموع وكل واحد على الدليل ان النزاع في الاشياء لا اكثر
كل واحدة ولا لاشارة كالمثالين المذكورين في لغة الاملاية اصل الاشياء لا اكثر

قوله ان العلم تعقبه

قوله لا اكثر

اكبر العلماء واكثر الاجباء الائمة واكثر العلماء واكثر الطبباء الائمة
 فان الائمة فيها قولان فخرجنا من العلماء وكذلك من الاجباء ومن
 ومن مجموعهما سواء كان من العلماء او الاجباء او بعضا من الاولين وبعضا من
 ومن كل واحدة منها على الدليل والشاهد على ما ذكرنا من انهم قد اقرروا ان
 الاخير في اكثر من تقدير متبعا بين كون الاستثناء لها او لكل اجاعي وليس كذلك
 الاولى ان الاستثناء في كل واحد لا على الدليل والاخر في الائمة
 من لا يخرج استعمال المشترك في اكثر من معنى واحد يكون محل نزاع من لا يلزم
 كون الاستثناء لكل استعمال المشترك في اكثر من معنى واحد ان يكون المشترك مشتركا
 بين معنيين يعلى من جهة واحدة او الاستثناء لكل واحد من جهة واحدة لاخر في
 فقط مثل الزمير ينيهم فاعلم ان الاستثناء لا اجاعلا اذا كان من شخص من جنسهم
 بجاهل في من وجه الجاهل بمناه الوصف في كل من اللاتين امرين محلا للزائد
 عنده تعيين على كونه لاخر في كل هذا المرد واطلا في كل واحد على كل واحد
 العالم ان الاستثناء قد اختلفت كلامه في بيان محل النزاع فمن جعله

قولهم في اكثر من معنى واحد
 والآخر في اكثر من معنى واحد

الاستثناء

الاستثناء الواقع بعد الجمل والمفردات ومنهم من جعله الواقع بعد الجمل مطلقا من
 غير تعيينه بالمعطف ومنهم من جعله الواقع بعد الجمل المعطف مطلقا من غير تعيينه
 الاول ومنهم من جعله الواقع بعد الجمل المعطف الاول وما كان كالعين في كل النزاع
 مع الجملين النقص في بيان جملته من ان لا يخرج من ان لا يخرج من الكلام فيه حكم
 الواقع بعد الجمل المعطف في الاول والواقع بعد المفردات حكم غيره من المعطيات
 المتعلقة بالامة بعدها الخامسة الجملان المعطيان اما يكون تعلق بهما ان
 والتعلق اما ان يكون حكم الاول مضمرا في حكم الثانية اي يكون حكم الثانية مضمرا
 في حكم الاول مثل كل العرب في طعم العيرين لا الجاهلان حكم الثانية وهو لا يلزم
 للاول ان يكون اسم الاول مضمرا في الثانية اي يكون اسم الثانية العيرين الراجح الاسم الاول
 مثل نصف العيرين وجاهلهم لا الجاهلان اسم الاول وهو العيرين مضمرا في الثانية
 وعدم التعلق ان لا يكون شيئا مضمرا في الثانية ونحو الاصل من الاول ان قيل
 زعموا ان من حيث لا امر في الجمل لا نشاء مع اتحاد القضية اي العيرين كاي العيرين

قوله امر في الجمل

قوله امر في الجمل
 قوله امر في الجمل
 قوله امر في الجمل

وهو قوله سبحانه والذين يرون المحصات ثم ايا قرا باربعه شذراء فاحلدهم من
 حلة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداء ذلك هم الفاسقون لا الذين تابوا فاحلدهم الاول
 امره الثانية والثالثة خبر القضية واحدة ومعها في القضية مثل اكرم العبرين
 وقابل العباد من لا الجاهلين واكرم العبرين في العلماء هم حلة الخلق الاولين
 ان يجدا انما وحقها انما حكم مثل اصف العبرين وجمال العباد من لا الجاهلين
 ثم ان بعض العلاقات ما ارجح انما الجاهلين يصير ان به كالحلة الواحدة مع يكون
 العقل قرينة على كون الاستثناء الواقع معية الكل ويخرج عن محل النزاع وكما يكون
 العقل او عدده بين الجاهلين كما يكون هو عدده بين الجاهل انما العلاقات فاعلم
 ان في المسئلة اقول الاول كونه استثناء لكل وهو محذور الفدية والحاجي والسافعي
 الثاني كونه لاخيرة وهو مذهب الخفيف والكن في الثالث التفصيل الاول فيما يرد
 بين الجاهلين والثاني في لا تعلق فيه بنحو او هو ان العلامة في باب العبري والطايع
 عبد الجبار وجميع من التميز وهو المختص عند الذي بالواقع التفصيل الاول مع عدم
 تعلق كلامه بطلان بين الجاهلين والثاني مع عدده وهو مقول هو الجويني والظاهر

الخير

التفصيل الاول مع لمحذ اتصال الاخيرة باقلاها والثاني مع عدده والى
 مع عددها وهو مذهب الحاجي والسادس الرقعة مطلقا اي مع غير تفصيله
 والعاقل به بين قائل به كونه انما استثناء قرينة ان اسمية كغيره من
 موضوعات الوضع العام الجزائيات مطلقا لاخراج سلكه كان من المشيئة منه الاول
 ان المقتضى كونه العلامة من جهة مقله قائل به كونه مطلقا الخيرة كذلك
 ولا اسمية مشتركة مع غيره بين الاخر اجين اي كونه من جهة مظهره لا اخرج
 فالوضع والموضوع فيهما عام كصاحب المعالم وقائل به كونه مطلقا مشتركا
 لفظيا بين الاخر اجين كالسيد القدر وقائل به عدم العلم باهر مناهج الحق
 من الاخر اجين كوالذي الملا طيب الله مضجعه والتميز في القاضية اي كونه
 من جهة القائلين الرقعة مطلقا في مقام بيان خيارهم بيان وجهه انهم
 تصور ان العدة الاول من العيب المذكور في باب الامر والاداء بين
 محل النزاع مستحق في اهر محل النزاع الرقعة عدم دليل على وضع

المراد من المسمى المذكور في باب الامر والاداء

تتبع الاستثناء الكذا في كذا استثناء عن الكل الاخرى وعدم من ثمة
لا راب الحارة في هذا الاستثناء من افعلة استثناء لكل الاخرى بل تقول
بعد صحة تعبير الجليلين بل في التورية لان افعال استثناء كما في افعال الكتاب
منه من الرفع العام لجزائرات لاخراج بمعنى ان الراضع ضروري وضعها
بمعناها ما كانت تلك الجزائرات ممددة في قصبه جليسة للملاحظة
ففيها هذا المعنى العام هو مطلق لاخراج من كان اخر اجاعى المستثنى
منه الواحد والمقدور الاول لان في غير هذا المعنى كذا الثاني
لا جاعى ارباب الحارة فانه لم يجد من قال ان الاستثناء عن المقدور كان
والتورية عليه حارة بل الكل قال ان الاستثناء في مثل ذلك الكلام
وجاءت الاجابة على التعريف من هذا مستعمل في معناه الصحيح وان التورية فيه
معنى وهذا العام جدا فاما ما استعملت الاستثناء من غيره الراضع
العام لجزائرات لاخراجين فلا يخرج فكل الاستثناء الواحد تعبير الجليلين
كونه استثناء عن الكل الاخرى بل في التورية وهو استعمال المشترك في

معين من افراد احد معينه بل في التورية وهو غير جائز ولا رضى لو تفحصت
ان الاستثناء لم يذكر تعبير الجليلين في كلام حكيم لا مع غيره الا كذا في
ان الاستثناء التورية العقل ايضا وبليل قول الاول جوه منها فان وجهه ان
حرف العطف كونه للجمع يعبر الجمل المعقدة كجمله واحدة في يد ضرب او قتل كذا
وتم خالدا في قرة ان زيد قتل هذه الافعال وهو جملة واحدة وكذا زيد ضرب
عمران بكن قتل خالدا وخالدا شتم زيدا في ان هؤلاء فعلوا هذه الافعال كلها
ان الاستثناء الواقع بعد الجملة الواحدة يكون استثناء منها فكل الواقع بعد
بافيهما يكون استثناء منه فالاستثناء الواقع بعد الجمل استثناء من
كل واحدة وجانبه مع صيغة الجمل المعقدة بحرف العطف كالواحدة ومع
يكون استثناء عن من المجمع لا كل واحد وهو غير المتكسر ومنها انه يعبرها
كالمعربات المعاطفة فلا فرق بين قولك اضرب الذين قتلوا زيدوا واولاد
الامراتاب وقولك اضرب الذين هم قتلوا وبنات ذوات الامراتاب وفي المعربات
المعاطفة يكون الاستثناء لكل واحد كذا في الجمل المعاطفة وجوابه

منع كون الاستثناء الواقع مقبيل للمعاني لكل انما كان مع
 صيرورة الجمل العطف فلها انما ياء في الفرق في المثالين ليس بصيرورة الجمل
 العطف كالمعاني المعطوفة بل انما هو وجه القرينة على كون الاستثناء لكل
 فيما هو التعلق الحاصل من كون حكم الجملة الاول في المثال الاول حكم الوجه
 المعطوف عليه في الثاني وهو انما هو في الجملة الاخيرة المعطوف ومنها
 انما اذا وقعت مشيئة الله تعالى اي انشاء الله عقيب الجمل المعطوفة فيكون
 فيه الجمع فكذلك انما وقع الاستثناء عقبها لا في غير ذلك في عدم الاستقلال
 وجواب وجه القرينة في الاصل وهو كون النظم طالبا ليقوم جميع افعال
 افضلها وتليق مشيئة الله بغيره من غير ومنها ان يكون الاستثناء من
 لما استجوب كعبه مع الكل مع انما غايته مستجوب بمراد الاستحسان
 لا مكان التعبير لا خضرا ان يقال بعد جميع الجمل لا كذا في الجميع ومنها
 انه لو قيل علي من حيث الاستثناء لكان للجمع انما فلذا في غيره

فان كان
 فان كان

لان الاصل في كون الجمع الحقيقة طلبية هي حقيقة اي كونه للاخيرة حقيقة لا
 عدم الاستثناء وجوابه ان الاستثناء فيه للجمعي لا لكل واحدة فغير المدعى فيها
 ان المعرف من صلاحية الاستثناء لكونه لكل واحدة والحكم بالولية العطف حكم عدم
 فليس عليه على كون لكل وجوابه مضافا الى انه لا يثبت به الا المعنى الاول من المعين
 المذكور الذي هو غير المدعى ان القرينة الاخيرة مرتبطة مع ان عدم المدعى لا يوجب الجمل
 كونه لكل لا مكان الوقوف في المثال الثاني ايضا وجه الاول انما هو ان حقيقة الاخيرة بهذا
 الاستثناء لكونه قدرا متراكبا في كونها لكل متعين وتخصيصها فكل واحد
 ارادة الظاهر قاعدة عدم سماع الاستثناء بكونه لا في احواله الحقيقة تقتضي عدم
 اما الاول فلان الظاهر من العام اي الواقع في غير الجملة الاول العموم واما الثاني
 فواضح واما الثالث فلان الاستثناء موجب للتخصيص المحجب لارادة المعنى الخاص في
 وهو من افراد من العام وجوابه انه ان اراد ان الظاهر من العام المذكور العموم في
 صورة عدم وقوع الاستثناء الصالح لكونه له بعد في غير متعين وان اراد بطلان

انما هو في المثال الاول

على ان لا يكون

فمنع وان لم يكن ان الاستثناء انكار بعد لا في غير ذلك في جميع الموارد كونه
انكار في كون الحكم المعلق المستثنى منه انرا لا يكون في جميع الموارد فان اكر
العلماء لا يندوا بالبرهان في استثناء انكار انهم كونه الاستثناء انما
اصالة الحقيقة لم تكن لا يثبت به الغنى الذي هو مثل الذي يثبت به
الاول الثاني ان الاخرة حاملة بين الاستثناء وسابقتها فانه عن تعلقه
كالسكت وجوابه مضافا لا كونه مصادرة ان اريد الطويل من السكت فالمأمله
وان اريد ان لا يثبت من الغنى فانه في الثالث ان الحكم لا يثبت الحكم جميع
افراد العام الرابع في الجملة السابقة على الاخرة متيقن في غير شك في بعض
فيعد الاستثناء محصا بالآخرة وجوابه مضافا لا يثبت به الغنى الذي
ان القيد يعلق الحكم جميع افراد العام فيعرف على القيد بزيادة العموم به وهو مع
الاستثناء لكل غير حاصل فان قيل يرف على القيد الظاهر بزيادة العموم وهو
حاصل من انقضاء اصالة الحقيقة لزم الحيل على الزيادة العموم اقول في هذا ما يليق

شك

شك في منع تعلق الحكم حتى يتحقق ان العمل بمقتضى اصالة الحقيقة في موارد
تستلزم العلم باحتمال الاستثناء ظاهر انما حاصل انه ان اريد بيقين تعلق الحكم
جميع افراد العام المذكور فانه فاقا فممنوع وان اريد بظاهر اصالة الحقيقة فلا يصح
فما في شك في حقه فيجب بل يكون متيقنا كذلك الثالث ان الاستثناء لا يكون
استعمال في الزيادة العموم في الرجوع بالآخرة وهو الباعث على الحكم بعدم سقوط الخلد
بالقوة والاستعمال يدل على الحقيقة وجوابه ان الباعث على الحكم بعدم سقوط الخلد
بالقوة لا يوجب ان الخلد هو الخلد في الاخرة ولا يقطع بالقوة وهو في استعمال
الاستثناء في الاخرة في الرجوع بالآخرة والاستعمال مع القوية ليس من دلائل الحقيقة
لما ذكرنا في موضع من ان ذلك كونه الاستعمال علامة ظاهر اصالة الحقيقة وليس في
الاخذ العموم من القوية الرابع ان الزيادة العموم لا يوجب العمل على كونه استثناء من الجميع
فاما يتصور مع كل من الجمل استثناء اوله في الاول فيلزم ان لا يوافق الاصل على الثاني

اجتماع العواطف على عمل واحد في غير اصل هو غير جائز ليس سببه ولا يمتنع

بوجه

اجتماع المذهبين المستقلين على امر واحد جازمه لا يثبت هذا الدليل لا لغيره لا لاول
وهو غير المدعى مضافا الى امكن اختيار الثاني ومنع اجتماع العواطف لا لغيره لا لاول
لو كان العاطف في المستند هو العاطف في المستند منه وهو ثابت ادعى المدعى العاطف
ان العاطف هو لفظ الانبياء معناه استثناء به ومنع بطلانه ثانيا لا لغيره لا لاول
بطلانه ومنع سبويه معارضة تجريد الفراء والكافي بل تجزئ نصيب في الضعة كما
في تمام زيد في حجب الظن فان العاطف في الضعة هو العاطف في الموضوع مع انه
يكون ان يكون من جهة من جهة اخرى وهو ليس بجهة على غيره واما اجتماع المذهبين على ان
فلا يصح فيلان العلة الاعرابية امارات وعلامات وادليل الثالث الرابع الخامس
ان الجمل المتعاقبة يصير العلق وعدم تعلق العلامات اتصال كالجمل الواحد في العلق
كلاهما في تحقيق الاستثناء في الاخرة وهو بان صيرورة الجمل لعل الامور مطلعا كما
منع نعم يكون بعض العلامات كما ذكره مرجع الصيرورة كذلك معي فانعلق يكون
قوية على كون الاستثناء للجمع فيقول النزاع في ان المراد جيب العلق لا لغيره لا لاول
كون الجمع في غير المعنى وهو توقف من لا يحل له وما حبا لعل اما طهفة ان احداث

الاستثناء

الاستثناء موضوعه بالوضع العام لخصيات مطلق الاخراج سواء كان من الزاوية
فلا استثناء الواقع عقيب الجمل على كونه من الكل او لاخيرة ولا دليل على التعديك هو
وهو توقف السيد جوهرا بعد احداث الاستثناء مشتركا لفظيا بين الاخراج من
او لاخيرة واستعمال كل معناه كونه لاصل في الحقيقة وثانيا حس الاستثناء في
عدم تامة اولى الطرفين فلا بد من التوقف في وجهه والذريعة عدم ثبوت حقيقة الاستثناء
من الكل او لاخيرة عند فلا بد من التوقف في كل من هؤلاء الموضوعين حقيقة التوقف في
ان هو محل النزاع من المحل الاول من العيين لا في الثاني الذي هو محل النزاع ولا يفتقر كون
الاستثناء مشتركا بين الاخراج من الواحد والمقدر واستعماله في عقيب الجمل للبعد
فخرج عن القوة كما هو المفروض ولا يفتقر حقيقة من احد لا من التوقف في
وضع عقيب الاستثناء الجمل جوهرا عن القضية لكن استثناء عن الكل لاخيرة
او يمكن ان يكون عقيب الاستثناء الجمل مع كون اصل الاستثناء اعم او اخص
بين الاخراجين من جهة الا حجابا وان يقتضيه عدم الدليل على وجه واحد ثانيا
الاول ان لا يثبت كون الاستثناء الواقع عقيب الجملين للكل او لاخيرة اي يتبع
لكن لا اخرج عن الكل او لاخيرة فيلحقها الجمل الاول على كون لاخيرة لان قصدها به

والاستثناء مشترك بين الاخراج من الواحد والمقدر واستعماله في عقيب الجمل للبعد

فقد راجع في غير هذا كون الاستثناء اعم

Highway

عبدالمجید بن عبدالمجید
بن عبدالمجید بن عبدالمجید

علم وفتوحها بطولها
العلماء الذين هم في
كلما لا يزد من الحصاد
في البحر الغاية كما انما
الزمان كما في يوم الجمعة
ما هو في

22

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب
عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

فیعقراست محمد

2

الرجوع الى العلم فلو لم يجوز الرجوع الى العقيدة لما لم يستلزم عدم خروج جميع افرادها عن الاصل بل هو محروم
بالفرض فحقن دمه كان في اثبات المطلوب وعلى انه لا يمنع التمسك بالانذار في قوله من لم يزد
لا يكون الاخر والاول في قوله تعالى انما هو الذي حقيقته ان لا يستعمل من امره ولا يكون من حيث
فرضه في الاصل بل لا يقرئ به من عقيدة ولكنه من نظرائه في رواية من خلفه والظاهر ان رواية
ابن جبرية ان اريد معناه كحقير فلا يتحقق الا بالتمسك به في امره وان كان المراد منه انما هو في قوله
مثل ارجو ان استعمل اولي الثبوت ليس الميت الفيد ولا الثاني بل هو الاول والاولى
والعقيدة كتمسكها على البيع في عقيدة الميت كبره من ائمة الذين تواتر ذكرهم في حواكم كذكر
رجوعه منها استحقاق حوازم عقيدة الحقنة الغير قلده واثبت على الراية واثبت حوازم عقيدة
الامر على عقيدة الميت وانما العقيدة ابرز في حديثه انما جاز في حربه كقولنا على عقيدة
وقية انه كان يحضر الاضرب عدم حوازم عقيدة علم حوازم عقيدة امره في حوازم عقيدة واثبت
عنه في عقيدة امره بل هو في عقيدة استحقاق عقيدة امره في حوازم عقيدة امره في حوازم عقيدة واثبت
لقد اوضح وقد تغير منها وذكره ائمة في حوازم عقيدة امره في حوازم عقيدة امره في حوازم عقيدة واثبت
قواته في حوازم عقيدة امره في حوازم عقيدة امره في حوازم عقيدة امره في حوازم عقيدة واثبت
في حوازم عقيدة امره في حوازم عقيدة امره في حوازم عقيدة امره في حوازم عقيدة واثبت
عقيدة امره في حوازم عقيدة امره في حوازم عقيدة امره في حوازم عقيدة واثبت

[illegible]

في ان خزان الكهر الحكام الله وحكما لا غيرت عبرت انما قليل لها وفيه انما في الحزم والكرام
بنيان وتكونها لبنيان فطية لاجل فطية لوفور موجات الاثبات فيهم في انهم
وعدم الضلع كحل الكبر اقوال الحج غير منيت طية لاجل فطية واهلها في الحج في الدليل
ولقد دبر في اربز في قديمه وليست مع الله ولا الله في الحج في قديمه في قديمه في قديمه
البيانات

انما الماتر من صلاحية الفاعل في الدرجة الاولى ان يكون ان يكون معناه
 كونه الفاعل في ذاته من جهة الفاعل والوجه الثاني ان يكون الفاعل في ذاته
 ولا يفتقر الى غيره في ذاته من جهة الفاعل والوجه الثالث ان يكون الفاعل في ذاته
 الفاعل في ذاته من جهة الفاعل والوجه الرابع ان يكون الفاعل في ذاته
 المستقل في ذاته من جهة الفاعل والوجه الخامس ان يكون الفاعل في ذاته
 على احد هذه المعاني في ذاته من جهة الفاعل والوجه السادس ان يكون الفاعل في ذاته
 ان يكون الفاعل في ذاته من جهة الفاعل والوجه السابع ان يكون الفاعل في ذاته
 في ذاته من جهة الفاعل والوجه الثامن ان يكون الفاعل في ذاته
 في ذاته من جهة الفاعل والوجه التاسع ان يكون الفاعل في ذاته
 في ذاته من جهة الفاعل والوجه العاشر ان يكون الفاعل في ذاته

في ذاته من جهة الفاعل

في ذاته من جهة الفاعل

في ذاته من جهة الفاعل

في ذاته من جهة الفاعل

كما ان من جملة الماتر من صلاحية الفاعل في الدرجة الاولى ان يكون ان يكون معناه
 كونه الفاعل في ذاته من جهة الفاعل والوجه الثاني ان يكون الفاعل في ذاته
 ولا يفتقر الى غيره في ذاته من جهة الفاعل والوجه الثالث ان يكون الفاعل في ذاته
 الفاعل في ذاته من جهة الفاعل والوجه الرابع ان يكون الفاعل في ذاته
 المستقل في ذاته من جهة الفاعل والوجه الخامس ان يكون الفاعل في ذاته
 على احد هذه المعاني في ذاته من جهة الفاعل والوجه السادس ان يكون الفاعل في ذاته
 ان يكون الفاعل في ذاته من جهة الفاعل والوجه السابع ان يكون الفاعل في ذاته
 في ذاته من جهة الفاعل والوجه الثامن ان يكون الفاعل في ذاته
 في ذاته من جهة الفاعل والوجه التاسع ان يكون الفاعل في ذاته
 في ذاته من جهة الفاعل والوجه العاشر ان يكون الفاعل في ذاته

في ذاته من جهة الفاعل

ترك الحرام لعدم الضرر بالشرع اليه من كونه لا شعاعا لفعل من كان ضرره وجوده في الخارج
 لا ينفك ترك الحرام عليه في هذه الخواص بهي اوجب عوارضه وطلب الفعل في الحال
 في الزيد والخراب اقول اصل الخواص بهي في هذا الخواص بهي الذي يكتفي بالبناء الكمال
 على ذلك كونه الفعل المباح معتد به في ترك الحرام وهو اجل لا الفعل المباح عين ترك الحرام
 نعم عدم ضرر الحرام والشرع اليه معتد به في تركه في مقتضى لا ينفك بحد حقيقة ترك الحرام
 بل حقيقة تركه حقيقة تحقق الفعل المباح فان قيل لم يرد من ترك ترك الحرام على الفعل
 المباح اجتماع الوجود والعدم المتناقضين وهو محيل اقول لا يلزم اجتماع وجود شيء
 هذا الشيء حتى يكون متناقضين بل يلزم وجود شيء وعدم شيء في هذه الاشياء ان كونه في
 وعدم الاكل المتجمع في العلم المتحقق والخراب ان صار عن الدليل ان كان كل فعل ما
 انه مباح معتد به في ترك الحرام منع في كونه غير مسلم وان لا الكلمة التي ارعاه المستدل
 بل الجمل الذي ان يكون فعل ما معتد به مباح ولم يكن ترك الحرام في تركه في الحال
 الحارضة واجبا فيجب الاكل ترك الحرام ان يكون نفسا من افعال هذه الحارضة ولو
 حراما فلا يكون العقل لا ترك الحرام حتى يكون واجبا فيجب ان يتحقق ترك الحرام

في حالات

في حالات ان لا يكون فعل من افعال حارضة من عدم امکان ترك الحرام بها العدم
 اسباب تركه فيها ان يكون جميع افعال العارضة عن هذه الحارضة مباحا مثلا
 كثيرا ما ينفك عدم ضرر الحارضة في افعالها في وضع العينين في طباقة مباح لا
 في مباح تركه لم يتركها واجبا فيجب ان هذا مضافا الى انه لا ينفك كونه مقتضى
 الحرام ان عينه بفعل مقتضى مباح بل يكون كل فعل مقتضى استحبابه ان كان مقتضى
 ان عينه فيكون مقتضى استحبابه فيكون مقتضى استحبابه فيكون مقتضى استحبابه فيكون مقتضى استحبابه
 فلا بد من فعله في احوال هذه الحارضة عن الدليل الذي في فانه مسلما ان ترك الحرام لا بد
 ان يكون مع فعل من افعال الحارضة لا عينه فيكون مقتضى استحبابه فيكون مقتضى استحبابه
 وان ينفك كونه كل فعل ترك الحرام في احوال هذه الحارضة عن الدليل الذي في فانه مسلما ان ترك
 الحرام عين الفعل الذي ينفك فلا يكون مقتضى استحبابه فيكون مقتضى استحبابه فيكون مقتضى استحبابه
 للمكون مضافا الى ان مقتضى تركه الافعال من البدعيات ثم ان لا يصح ان يجازى
 كسلا وانه اذا كان المكلف في وقت مشغول بفعل مباح ينفك ترك الحرام به فيكون الاصل

قول لم يترك الحرام لعدم الضرر بالشرع اليه من كونه لا شعاعا لفعل من كان ضرره وجوده في الخارج
 راجع الى ان الضرر ولو لم ينفك لعدم الضرر بالشرع اليه من كونه لا شعاعا لفعل من كان ضرره وجوده في الخارج
 في الضرر بالشرع اليه من كونه لا شعاعا لفعل من كان ضرره وجوده في الخارج

كما اشترى اليه في وقت مقتضى

المباح

المباحة التي تصلح لتفريق المباح بها باقية على المباحة من المباحة من المباحة
 واجبات تجزئة بان الاجابات التجزئة ايضا مباحات لانها لا تترتب لتفريق
 فعله ولا على تركه وكل واحد واحد من الاجابات التجزئة كذلك بل كان مراد القوم
 بالمباحة الافعال التي لا تفريق بها اجتماعا غير ان كان باطلا او لا فمفهومه ان احدهما
 لا يبعد لانه لا يتحقق تركه الخوازم الا بدليله فذلك وجوب كل مباح غير ولا يفرض في المباح
 كل واحد واحد من الاجابات التجزئة غير ان اجابته من حيث المجمع ان لا يترتب في اجابته
 كل واحد واحد غير به على هذا فاحتمالات كثيرة مع القوم فلفظي الاول ان كان ترك المباح
 مستلزما لاشغال المكلف من فعل كان ما غلبه الفعل مباحا فكان هذا الفصل في المباح
 في فساد اشغال المكلف في فعله اذا كان في فعله المباح الذي هو لا كما هو المحقق
 فلا يترتب التفريق عليه فعله ولا على تركه ولا في فعله في المباحات المباحة بانها
 فعله تركه وليس الاجابات التجزئة كذلك بل يترتب عليها فساد فان كان
 الاول ان قبله على تركه ان لا يترتب عليه تفريقه عن اجابته الخاصة وان كان غير

قوله لا يترتب عليه تفريقه

بأنه يمكن واجبا انشاء
الشرع ان يفسد

ع

جميع احدها الخاصة وقد اثير ما ذكرنا عليها احكاما كثيرة والوجه في المباحات
 وعلى الرغم من ذلك البير الكبير وجوب على المباحات تفريقا قلنا الوجه في المباحات
 انه لا يكون فعل من افعال كل جازية واجبا علينا في جميع الانواع والمالات على ما
 استدل الامراء انهم لا يفرقون بين هذه القولين مع جميع المباحات بل الواجب علينا فعل من افعال
 مع الجازية في بعض الانواع والمالات مع فلا يلزم من القول المذكور لا يفرض المباحات
 ولا منع نفيها وقد علم ان المباحات لا يكون جميع المباحات واجبا علينا بل بعضها
 مباحا منها كل بناء وقد يترتب من جهة لا طاع له العينة على عدمه في جميع المباحات
 واجبا علينا الثانية قبل على القول بكون اشغال المكلفات اسرها من الكليات بل
 اسقاء المكلف لما ان يترتب من تركه من المكلفات يكون كل واحد منها مباحا كما هو
 القول بكون تركه المندوبات كذلك معها اشغال المكلف كذلك ان يترتب من تركه
 من المندوبات يكون كل مندوب واجبا علينا بل الواجب ان لا يترتب عليه اشغال احد
 المكلفات من تركه الباقي من مباحاتنا اما الواجب ان لا يترتب عليه اشغال احد
 غير ذلك الملاحه طرود من مباحاته وهو غير اجاب عنه بان لا يمكن ان لا يترتب

احدا من اهل الاجاب المحرر يكون الباقي على ما كان عليه قبل الوجوب من لا باصة الا ان
 اذا لم يكن الوجوب متمرا على هذا فاصول ان اللان من غير ترك جميع المندوبات
 من اصيله عند مندرج طوله يكون المندوب بالنسبة اليه جبا فخر او اقل منه
 ليقطعه الوجوب يكون الباقي مندوبا صرا فلا يلزم اسقاء المندوب لما اخرج
 من المرات بمجته تام عرف ارضه بل غير متفق فلا اشكال في قول هذا الخواص
 ولكن ريد عليه انه لا يترط في كونه المندوبات بالنسبة الى الشيء عند مندرج طوله
 عرف بل يكفي في كونه كذلك بالنسبة اليه عدم صدوره عند مندرج طوله كما ان البلوغ اذا
 اشغل بسبب ثم يترط في كونه واجبا فخر بالنسبة طوله عند مندرج طوله
 عند ذلك وعلى هذا فيقال يلزم من القول كونه ترك المندوبات ابراهام الكبار والنفاء
 المندوبات بأكملها بالنسبة الى الشيء عند البلوغ قبل استعلاء المندوب من طوله
 بل العرفه ثم دفع التجهيز من الله سبحانه وتعالى في طوله في العام له كونه
 خطر خاطر على الفاتح
 القصة المعملية حكم التماس من غير طوله
 على المندوب ان الحكم اتمامه من المندوب في المندوب في المندوب كما ان المندوب

واجبا فخر

في بيان اقسام القصة
 في حكم المندوب

كما في ان كان

القصة الجارية من احد من المندوبين في القصة فخر في المثال ان يكون المندوب
 والظرف اما حكمه على سبيل القصة في المثال من مثل هذه القصة في حكم المندوب
 والمندوب حكم الاحكام من جهة احواله وانه لا يترتب له بالشركة للمندوب كان فخر
 جان شايخ في غير القصة المندوبين في كونه القصة جملته قبل الاصل في المندوب
 المندوب وبطلان المندوب في كونه في كونه المندوب ان يكون المندوب اهل المندوب
 لا فخر ان يكون المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب
 ويكون القصة من كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب
 مفعلة على المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب
 على المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب
 مفعلة على المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب
 ان يكون المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب
 القصة الحكم في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب
 والقصة في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب
 اتمام من المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب
 المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب في كونه المندوب

عبد القادر

من السنة تقوى العصر فيما كان انما هو علم انكاره فلا انحرافاً
مختصه ان في عصره مع الاطلاع عليه ان اعتقاداً متعلقاً للكل مع الاطلاع عليه
كالا اعتقاداً باحد الامور المتعلقة بالدين والمذهب وانما اعتقاداً بكونه متعلقاً
للكل لا لجزءه كقولك كالا اعتقاداً بحيات زيد وانما اعتقاداً لما اتمت حجة ذلك
الاعتقاد حتى يدل تقوى علمه حرمته وحرمة والراجح فيه انه يدل على عدم
حرمه من الامور المذكورة والدليل عليها وجه الاول ان لا يراه واجب الاجماع
وتقوى الامور المذكورة مع كونها كالا اعتقاداً حرمته وحرمة والراجح فيه العلم
بغير الاحتياط المقر غير حرمته من قبل ان يراه ان لا يراه واجب مطلقاً فمنه في
ان لا يوجب بنفس الزيادة بالاجماع كان يكون المراد معتداً ان يراه في الجملة لا ينفرد
به في العلم حتى يكون التعديل كما اقول في الدلائل فيكون المقام من الزيادة التي
يكون وجهها قطعاً لا اعتقاداً بالاجماع عليه كما يشهد به قولهم التعديل على الامور

٢٣

محمد الإجماع والشافعي طرأ له الشيخ أساده عن جعفر كلاب قال سمعت جعفر
 محمد يقول فيمن قرأ سورة البقرة ولا يفهم قرأ الرجل وقد قد على قبر معاذ بن
 وانيب شاهد لم يكن ذلك الثالث ما روي في طب الأئمة عن أبي الحسن العسكري عن
 قال قيل للشافعي الرجل يقرأ ما قلنا من القرآن قل قد اكتفى رجل على محمد
 رسول الله وهو قائم على رأسه وجعل الاستدلال بها الاستدلال فيها على القرآن بقوله
 واستدلوا على حجة أيضا ان القري مع كون القري حجة ما تركه النجاشي المكنى وحده
 الإجماع ولا جازا إلى منها المصحة ووجب كتابا على من لم يفت منه معية ان
 عنه وانما عانته على كلامه ويمكن الروايات الفاعل ان الفاعل ان القصد قد لا يعلم الرواية
 فلا تكون تلك الامور ممكنة بالنسبة اليهم ولهذا يمكن الدلائل خصوص المداو لا
 دلالة القري على عدم الحجة فلا يتم جملته في حق هؤلاء وعدم العلم بالحجة اول قول
 فيهم لا حصل ايضا ان يكون القري لعدم كون تلك الامور ممكنة وانما بالنسبة اليهم

لا لعدم الحرة وانما انه لما كانت دلالة القدر على عدم حرة القدر كونه كذا
 يكون تركه الاثر نادرا كما ان كتابه غير محتمل في حد العصر فليس فيها شرط غير كذا
 وفي ثلثة احدها القدرة على الاكثار ثانياها عدم مطقة في ترك الاكثار ثالثها
 عدم العلم بغير ترتيب الفائدة على الاكثار فلو لم يغير العصر على الاكثار كان يطلق من احد
 ساكن في موضع ثانيا اربكاب معية والقدرة لهذا الطريق ان عدم تجميع الاسباب
 الرسل بالربا للتعليق على الاكثار كانت مطقة في ترك الاكثار كترتيب الفائدة على الاكثار
 كما في عام القيد من الامور او علم عدم ترتيب الفائدة على الاكثار ليق الاكثار منه
 لما دل القدر على عدم الحرة لعدم كونه في ترك الاثر ناد الحرة وهذه الشروط ان علم فقها
 ان عدمه تالافا في لا يحكم في الاول البعد وقد لا يجرب ان يوجد لانه مقتضى اصل
 الاكثار في مانع واما لا يجرب طان في عدمها على المطقة وعدم العلم بها مقتضى
 واحد يفسح من شرط دلالة القدر على المانع العصر على العمل او العمل ان الاعتقاد

ولا يخفى

ولا يخفى انه ليس من شرطها بل جزء من معية القدر بل هذا هو الذي فيه فائدة
 اذا اصل احد في عصر العصر في ذنب نفس مع اعتقاده بها ثم يبدل قربة على صفة
 الصلة في ذنب نفس مع الاعتقاد بها ثم لا على صفة الصلة في ذنب نفس مطلقا
 وان علم المصلحة بالخاصة كاهوطاها اذا تعلق مطلق في مقام بيان حكم فلا لا
 بالنسبة الى جميع اوقاره في هذا الحكم لانه حكم اخر بخلافه ان ثبت حكم المطلق في
 فاقبت لمجي اوقاره هو هذا الحكم لا حكم اخر يتدقق التمسك فيثبت حكم اخر ايضا
 ليعمل في هذا المطلق في بعض الحالات باطلاة بالنسبة الى هذا البعض مع اعتقاده في الحالة
 رها لا اتحاد الحكمين ومقتضى عن تعارضها مثلا اذا مال الشارع في الخطر طلال فيستدل به على
 الخطر العصرية بان يقال الخطر مطلق فيمثل القوة المعصية تقع الخطر عن الحكم اذا
 لظن الخطر من الخلية الذاتية فلا يدل على الخلية الخارجية على الخطر مع مذهب العصرية
 على طلبة الخطر المعصية اي علىها بالذات مع قطع النظر عن غصينة فظهر من هذا انه ان
 ثبت حكم المطلق ويؤيد بان لا يفسخ اوده النصف بحالته استنادا الى الاطلاق لم يزل

في غير الاطلاق المطلق في مقام حكم
 لا حكم اخر

في غير الاطلاق المطلق في مقام حكم
 لا حكم اخر

اطلاقه هل يكون حكمه براءة لهذا الغرض المصنف بهذه الحالة مع الحكم الثابت
 المطلق لان كان محذورا فيجب اتيان هذا الغرض بالاطلاق والاطلاق من احكام ثبتت
 للافراد في الزمان انتصاها حاله اطلاق المطلق بغير تغييره للحكم الثابت المطلق
 لبن المتيقنة ويقتضاها علما انها من بعض العالمين بالهجرة متمكنها بان قال
 الدالة على هجرة همدان على مطلقا سره كانت هجرة دائمة او عرضية والى
 العرضية عدم التحصيل لاجل العوارض التي منها الملائات للتيه والقائل بالخاصة يقول
 بان اطلاق الاجزاء في مقام بيان الهجرة الدائمة لا العرضية فادلت هي عليها
 حقتا الكلام في مقاضا في مقام عدم تحققها ملاقات المتيقنة بان تلتا في الاجزاء
 الدالة على هجرة همدان بالبيان الهجرة الدائمة وان عدم تحققها ملاقات المتيقنة لغير هجرة
 عرضية اذ الهجرة العرضية هي عدم التحصيل لاجل العوارض وطلقاتها المتيقنة ليست من
 ملاقاتها فان لبن المتيقنة ويقتضاها من حيث انها لغير هجرة همدان الملائات
 المتيقنة بالهجرة التي يراد اتيانها بالاجزاء هي الهجرة الدائمة والحاصل ان الاجزاء

بيان

بيان الهجرة الدائمة للبن المتيقنة ويقتضاها من حيث انها لغير هجرة همدان
 لبن المتيقنة ويقتضاها من حيث انها لغير هجرة همدان لبن المتيقنة ويقتضاها
 الخلفه طلاقا للمتيقنة او لا يكون اطلاقا للمتيقنة مع كونها في الغرض لا يصدر عليها
 المتيقنة ويقتضاها ما حكم بطاعتها لاجزاء حكم بطاعة طاهره الملائات للمتيقنة
 ايضا لا يخفى انه ثبت ما ذكرنا عدم تحققها ملاقات الجزع الذي يكون لها ملاصقا
 لغير الموت لان الملاقات لجزع المتيقنة مطلقا وان كان من الاجزاء التي تكون من اجزاء
 لان ما هو الاصل من حصولها هو الملاقات للابن فقط واما عدم تحققها ملاقات المتيقنة
 بان يقال ان طاهره من الاجزاء طاهره من اجزاء الجزع من المتيقنة ايضا لان الملاقات
 المراد لا يظهر من طاهره اصلا لعدم امكن احرازها بدون الملاقات لغير الجزع
 قد قرر في الاصل ان المطلق يوجب الاشارة بالجزع وان كان بعض اقرانه
 شائعا جزعا ولا يعلم ان اقرانه البيرقي انها همدان اذ اعلم ان مراد الحكم من المطلق
 انه معين وان اقرانه معينة في الخارج غير معينة في الكلام لا مطلقا اذ الرصد في كون

ان كانا

بيان ان المتيقنة لا تلتا
 في الجزع لان الجزع لا يوجب
 الاشارة بالجزع

سابع

三

قائمة القصص
المجلد

[illegible]

الاجماع الذي نقله الخليل وهو غرض ليس فيه وجه من وجهات الانحياز في الدلالة واستدل على ان
ما قرئ بتعريفات المنة اصدعها ان الذات من التعريف لا يجوز اخصاص الحق

طائفة من أهل الأندلس في كل قرية من بلاد لوزة
 على أنكر جمع في جميع أنحاء حرب المجمع في
 ما كان المذكر على عدم دلائلها على أسعد
 في كل قرية أهل القرية من لوزة الدار ليعيدوا
 على جميع البور في جميع لوزة الأندلس ما كان
 خلاف ما كان في لوزة على كل قرية من لوزة
 أيضا في ما كان من لوزة بعض دوى السجاء
 كما كان في لوزة

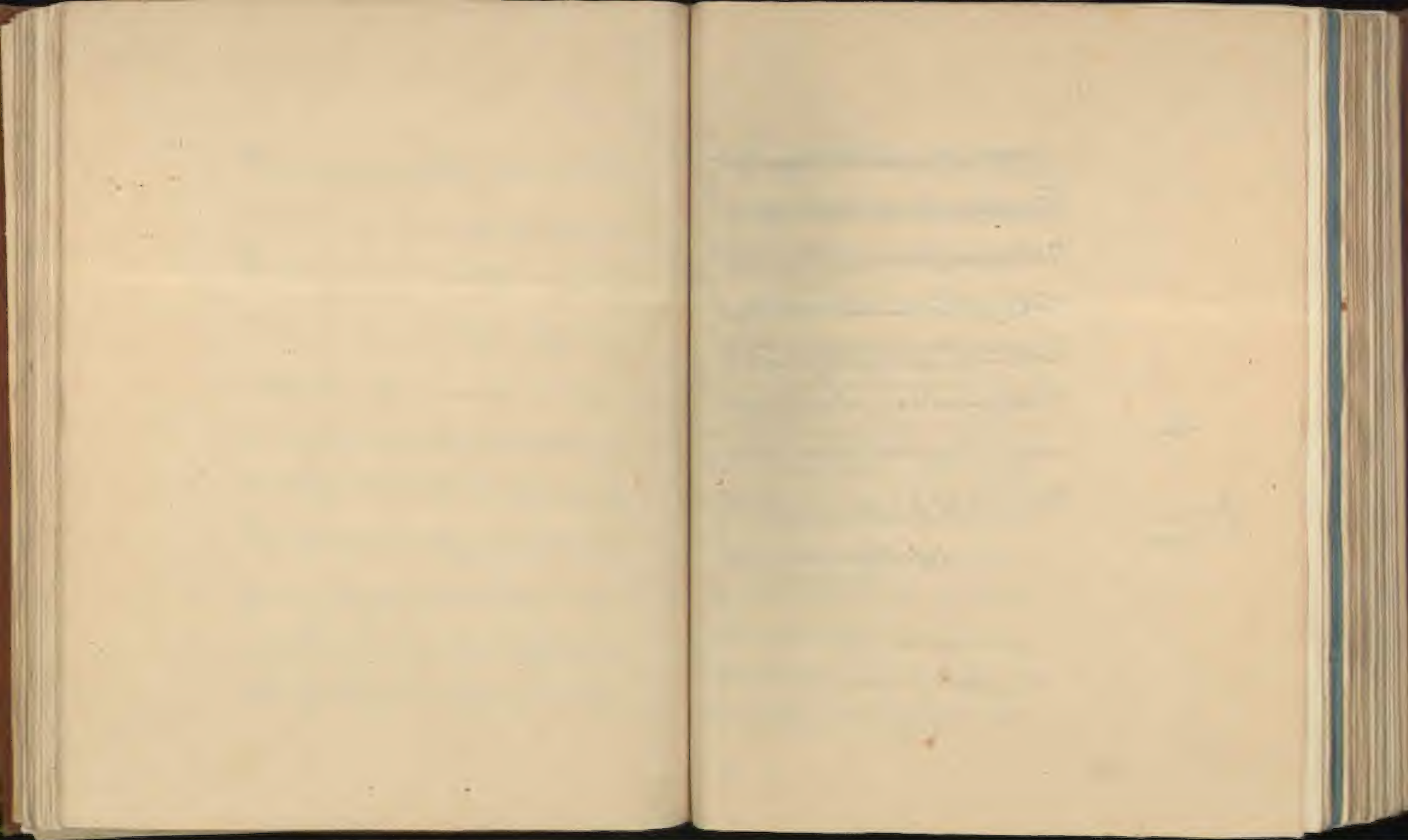
بالان اكبر لا شك ان الاختصاص بالملك كاختصاص غيره من اقسام
 القيمة كذلك يكون مع العرض مع اختصاصا بغيره مع كل من الاربع ^{انما}
 شيئا منها لا حساب القيمة والبرهان العرضي لان كان ارضا فاقا للاصل
 دليل على شئ به وجب عدم القول به في الحقيقة لانه لا يمكن الدليل عليه وجوبه ^{فيما}
 ولا يبرر لكل واحد منها الدرس ما ذكره ان كان له ولد فله حصة فذلكم الرابع ما ذكر
 قوله فليس من ما ذكرتم حيث قلت بعون الوصول على ان تعلم الدرس الرابع والاربع ^{من}
 ما ذكره الميت وعدم الاحتساب يتلوه ان يكون لهم هذه من نصيب والاربع المعتبرة
 بان الابوين لا يقتسمان من الدرس شيئا والاربعين لا يقتسمان من الاربع والاربعين كذلك
 وان ارادة لا يدخل عليها من غير الميت والاربعين والاربعان وعدم الاحتساب ^{الغرض}
 في الضرر وهو غير نصيب من المادون فيها ولو تركت بات وبغيره من نصيب الاربعين ^{الدرس}
 شيئا قلت لانه ان تركت بات وبغيره والاربعين والاربعان والاربعين الباقي نصيب للذكر
 مثل خط الاثنين وغيرهما ايضا ههنا ذلك على غير الدرس نصيب للذكر مثل خط
 الاثنين وعدم الاحتساب يجب زيادة نصيب بعض المذكورين خطه ان اياها ^{انما}
 في ان الاموات والاربعين المذكورة عامة فلا تقتصر الا على نصيب نصيبه ولا يشترط

٥٠

يصلح للخصم من اجبار المحبة والتخصيص بها فمع ذلك على عدم الاحتساب
 نصيبا وهي لا تدل على اكثر من اختصاصا بالملك وهذا كما يكون مع عدم ^{حساب}
 كبريان معد ايضا لا يلزم بها عدله وجوبه للخصم غير معلوم نصيبه انما العام ^{على}
 عمومه فالتحاشا لا شك في ان المتعاد من نصيب المحبة ليس من اختصاصا
 ولا شك ايضا في ان نصيب اختصاصا لا لا لانه على عدم الاحتساب لا اختصاصا ^{مع}
 نعم فلا يها مع كون وجوب الاحتساب فاقا للاصل يصلح دليلا على نصيبه ^{يكون}
 العمل الاجمالي اهو عند عدم الدليل على خلافه والعمومات دليل عليه ^{ان}
 كل هذه القرينات يرجع الى رفع الشك في بين الصور والعمومات لا ثبات العرض
 الرجوع الى اني قد عرضت عدم امكان رفعه

دليل على عدم الاحتساب

وان لم يكن من اجبار المحبة
 وهو لا يلزم كون العام



الى الغيب قد يبادر منه الغياب الى داخله لندرة دهاب الشئ في الغيب وعدم
 فيه للراية قد تعال ككت في الشام الا انما فانه يبادر منه الكون فيه الى غير
 من الشئ لندرة الخرج من مكان في الشئ الى الخرج من اليه وفي المسئلة اقول اخر احدها الد
 مطلقا لرجوعه الى الحق صرح الكبر في قوله سبحانه ولا يدرك الا الراق في ذلك الى الكبر
 ولكن غايته في متناه ومنتج في داخله في الاول كذا الرجوع من اقل
 عدم تبيين منتج الذريع والذافي بان المدة بالغاية هاما فينتج اليه الشئ لا متناه
 خارج عن الشئ وايضا الدخول ان كانت الغاية من جنس المقيده وعدمه ان لم تكن
 كذلك لا يدخل في انقضاء القول الا اخره والخرج في انما العباد الى الدليل بنية الاول
 بان جعل الغاية فيه منتج القول في ملة الدخول داخل القول لخرق اخر من اخر
 وخط جميع القول لا الخرج اخر من اخر ملة في غاية الندرة والنتيجة بعد الخرج كما
 والاعمال الدخول ان لم تميز الغاية حقا عن المقيده كاليد في الخرج ان تميزت كالم

الدليل

الى الدليل وهو الملة في الخرج في المحر لا مستطاع الملة ان لم تميز ما خارج كلها
 هذه الزيادة والقصان اي في الحكم الثابت للشيء عند غير ممكن واخراج قل
 معان في الحكم عند ليس باطل من نفسه عن الاول منه او لا بد منه الا ان
 اخرج في خروا الغاية من حيث الموضع لا اثبات حكم المي لها بل دليل خارجي
 مع ان اخرج القول المي الخرج في الحكم عند اطل بل متباين
 الاصل الا ان كذا مستطاع الاستطاعة فيمكن حقيقة في اخره في موضع
 الاشارة كذا لان تارة عدم الدخول وعدم تارة الخرج يحصل حقيقة في
 الاول بخارج اخره عامها الاصل عدم تبيين المي في حجة الترف
 وهو صريح الالطه وفيه تبيين المي بالبادر ثم لم يميز الله سبحانه
 فريضة كثيرا ما يتبدل في الكتب القصيدة لا يثبت الحكم للجزء بعد الكل
 او قد يرد ما يرد في عمل لا لا لا يرد من الا انما المصاين المي لا يعط

من المي او في المي الخرج

بالمسرح وقد تقرر ان العلامة لما ثبتت في غير ذلك لا يام لبيان عليها عن
 التجهيد وعدم دلائلها على ثبوت الحكم للجهة تبر كل قال لبيان ان لا يثبت
 ان هذا الخبر لعدم وجوده في اصل معتبرين من الاجزاء الصغيرة فتحتاج في جهة
 الاشارة بالثبوت في الشبهة الجارية اما الشبهة الثانية اي كون منه حيث كان
 الاستدلال به مستلزما بين الفقهاء قد يمحى ويحذف ان الشبهة الثانية اي
 منها من ان الحكم المستزك لا يلاها فبيان ان لا يثبت الاستدلال به
 ليس مستلزما بل المتأخرين بالاشارة عند عدم قيام البرهان لا يثبت بعضهم
 في مقام الاحتجاج بوجه وهذا ليس من الشبهة الجارية فانه لو ذكر واحد حديثا
 ضعيفا ثم ذكره الحجج اطلاقه من الاستدلال به فلا تحقق فيه الشبهة الثانية
 وحال ذلك الخبر من هذا القبيل انما لا يثبت بوجه اشارة وجوب لبيان
 الحجج عند تقرر كل بيان ان الثاني ان اعطى الباء في قوله بالمسرحية

ومن

ومنه الحديث ان الحكم الثابت للمير لا يقطع بسبب سقوط المير في كل
 في ذلك فانه لا شك في ان سقوط حكم ثبوت اليرجى فيه سقوط الحكم الثابت
 لا فخذ الحديث لا يثبت لا على عدم سقوط الحكم الثابت لا على ثبوت حكم المير
 فانه في كل مير ان يثبت الحكم له مع قطع النظر عن ملك الحديث ان
 كان ثابتا حكم ميرته له لا خلاف وبل يرد ان المير الذي هو امر من جنسه
 لا يقطع بالامارة الذي هو مير من مير ذلك واما اجزاء الواجب المركب
 فليس فاجبة الاحال كاجزاء اجزاء وقد تقرر كل مير اجزاء من هذه
 ايضا مشقة واما مع قطع النظر عن الجنسية فلا يثبت بها الوجوب اصله
 لا يقطع بمسرحية الكل اقول انما هو ان وجوب لبيان بالمرجع عند تعدد
 مشقة كما هو مرجع من نسبة الاملاك في ابعاد من اشجاره في كل واحد من هذه
 كما قد تقرر في كل جمع اليد في كل واحد من هذه وقدره له وقاعا واما هنا

والوجه في كل واحد

ويجوز ان يحار الجبر الضعيف بصفة معتدلة للثبوت الخيرية اذ لا دليل على حجية الحر
 الجبر النعم على القول بشرط الدلالة في حجية الاخير من حصول اليقين الخاص به
 في ثبوت بصفة معتدلة للثبوت الخيرية الجبر الضعيف على الاطلاق على المرتبة
 ويجوز ان يحار اليقين الخاص من المرتبة او اليقين القيد للثبوت الخيرية على
 القول بحجة مطلقة الاخير المرتبة ان ترك العمل بالضعيف باعتبار علم
 بجرده في العمل المكتب المعتدلة انما هو للاطلاع على اشتراط حجية الاستصحاب
 على جردها في احدها والمرتبة المخرج للمخرج من العمل بغير المرتبة
 لا اطلع على اشتراط جرده الضعيف الذي يرافق معتدلة للثبوت الخيرية ولا كما
 مظهر في احدها لا يلزم من العمل مثله مخرج ولا مخرج دائر العا
 لا تصرف في الدلالة لغير معناه ان الحكم الثابت ليس لا يقتضي سببا
 المصدر له معناه كما هو الظاهر مقتضى صالة عدم الاستصحاب لعدم
 حكم الشرح ما يمكن للحلف استقامته في ان قصر المير لا يقتضي المير

الجبر النعم
 الجبر الضعيف
 الجبر القيد

الجبر النعم
 الجبر الضعيف
 الجبر القيد
 الجبر القيد
 الجبر القيد
 الجبر القيد

الجبر النعم
 الجبر الضعيف
 الجبر القيد
 الجبر القيد
 الجبر القيد

در این اثر که در کتابخانه

و محمد بن ابراهيم بن محمد بن علي بن محمد
بن احمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

فخص الله له ما يشاء
من رزقه ولم يمتنع
من ذلك شيء

دعوت الی

اولاد و اولاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحق لله في كل شيء

[illegible]

1201

一

مکتبہ دار الفکر المشرقیہ
کراچی

[illegible]

سید محمد علی میرزا
میرزا حسن میرزا
میرزا حسن میرزا
میرزا حسن میرزا
میرزا حسن میرزا

اصل خبرات الاربعه وانما اشكر في حق محمد بن الاعراب والاشيع ومثلهما كقول الاول
 والاعراب في قوله اشيع الاعراب اقول لا يثبت في محمد بن حريه كس اللغات الاعراب
 وقاطعة نعم لو ثبت تحقق محمد في ذات الاربعه بشرط الاعراب كان اللغات الاعراب
 لازما ولكن نقول بغيره بشرط الاجتماع مع محمد كس لغيره اخرى نقول تحقق المطلق
 اي بشرط الاعراب ولا بشرط الاجتماع انما عرفت المقدمات في عدم الجحد المسند
 لما ذكرناه في المقدمة الاخيرة بالقول ان المقصود من عقده هذه العقيدة بيان اصله
 اصل في محرمه الشرعية محمد بن الوجب واصل في الاستدلال بحق الناس فانما
 اجاب البحث الاول في خبر في محرمه الشرعية ومطلق الجحد اي خبره وحكمه
 انما كثر عن ابن ابي عمير واما خبره وكان في خبره انما يثبت خبره الاخبار والاشيع
 وكلمه في حكم هذا القسم ولم يثبت خبره في القسم كغيره غير انما كثر في خبره ايضا
 في الحكم خبره الاكثر من خبره في هذا القسم ونحن نذكر الاقوال خبره ونفي الحق

قوله في خبره في خبره
 خبره في خبره في خبره
 خبره في خبره في خبره
 خبره في خبره في خبره

قوله في خبره في خبره
 خبره في خبره في خبره
 خبره في خبره في خبره
 خبره في خبره في خبره

بمثل من يتبع المقدم في خبره حكمه خبره القسم كغيره في خبره في خبره في خبره
 وحسب في الخبر الكبير وقع الخلاف بين العلماء في حكم القسم الاول والاض خبره من القسم
 المذكورة في المقدمة السادسة في اقول الاربعه وحكم الذي وقع الخلاف فيه هو الذي
 في اخر المقدمة الرابعة ان المقصود من عقده هذه العقيدة بيان اول الاقوال اصله عدم
 عدم محرمه واليه ذهب الجمهور في خبره وبعض الاخباريين ادعى المطلق الاجماع عليه
 في اصله وبما لا يقدح في دعوى الاجماع عليه وما بينهما التوهم وهو المنزلة لاطرافه من الاخباريين
 وكل من يثبت الخبرين القول به لم يثبت جميع الخبرين في الخبرين وحسب لا حيا ط اي الاخذ بالاول
 ادما كان اقتصر خبره سواء كان خلا او تركا وهو المنزلة لاطرافه من الاخباريين في الخبرين
 ادعى وهو قول اكثر الاخباريين ونسب الشيخ في الفصول المهمة الى الشيخ وقال في خبره
 العلامة وهو ما كتبه وبينهم ثم القول لا حيا ط راجع الى القول بالتوهم
 لانهم ادعوا التمسك بذكر القول بالوقوف لان التوقيف لا يقولون مع الوقوف في حكم الوقوف

في بعض ابي بخرية فيه بان يقولوا انهم حكموا لا كيفية الموضع لعدم من باب لا نقض
 ويجوز ان يعتد عليه ولم يكونا به يجب ان يكون الموضع الطريقي من بعض ابي بخرية
 كما صرح به والدي العلامة فيقولون في حجب الاجتناب نعم غيرة ما بين القولين
 والموقف انه لو كان دليل القبح من التوهم كان اجتنابا حقيقيا ودليل الموقف اجتنابا
 استبعدت فظهر ان القول في المسئلة منصرفا لا جهة والتوهم وان استبعد بعض الاجتناب
 انفسهم لم يقنعوا لا وجه له ويدل على ان في ايضا انه لا يقول احد من القائلين لا جهة والتوهم
 وجوب اجتناب طمان به المقصود فيسببه في عدم من الحكم التوهم الذي يبرر بالوجه او التوهم او وجوب
 الاجتناب طمان او التوهم فيسببه فيسببه في عدم من الحكم التوهم الذي يبرر بالوجه او التوهم او وجوب
 الراجحة انه لم يقع التوقف فيه من اقدم حتى اصابه عدم التوقف في التوقف في التوقف في التوقف
 الا مع البين للتوقف في التوقف فيسببه في عدم من الحكم التوهم الذي يبرر بالوجه او التوهم او وجوب
 ولا ريب في ان التوقف في التوقف فيسببه في عدم من الحكم التوهم الذي يبرر بالوجه او التوهم او وجوب
 قلنا ان يجوز الفهم وعدم الموازنة عليه نوعين عدم محرمه والاباحة

البيان

والقول

فان قيل بالموازنة والتوقف في التوقف فيسببه في عدم من الحكم التوهم الذي يبرر بالوجه او التوهم او وجوب
 مع البين ان التوهم في التوقف فيسببه في عدم من الحكم التوهم الذي يبرر بالوجه او التوهم او وجوب
 قلنا ان حقيقته منصفة لعدم التوقف في التوقف فيسببه في عدم من الحكم التوهم الذي يبرر بالوجه او التوهم او وجوب
 وهو حكم اخر في الواقع قلنا ليس المقصود فيه ذلك اشهد من التوهم في التوقف فيسببه في عدم من الحكم التوهم الذي يبرر بالوجه او التوهم او وجوب
 استبعدت فظهر ان القول في المسئلة منصرفا لا جهة والتوهم وان استبعد بعض الاجتناب
 انفسهم لم يقنعوا لا وجه له ويدل على ان في ايضا انه لا يقول احد من القائلين لا جهة والتوهم
 وجوب اجتناب طمان به المقصود فيسببه في عدم من الحكم التوهم الذي يبرر بالوجه او التوهم او وجوب
 الاجتناب طمان او التوهم فيسببه فيسببه في عدم من الحكم التوهم الذي يبرر بالوجه او التوهم او وجوب
 الراجحة انه لم يقع التوقف فيه من اقدم حتى اصابه عدم التوقف في التوقف في التوقف في التوقف
 الا مع البين للتوقف في التوقف فيسببه في عدم من الحكم التوهم الذي يبرر بالوجه او التوهم او وجوب
 ولا ريب في ان التوقف في التوقف فيسببه في عدم من الحكم التوهم الذي يبرر بالوجه او التوهم او وجوب
 قلنا ان يجوز الفهم وعدم الموازنة عليه نوعين عدم محرمه والاباحة

21. 11. 1914

۱۰۰

[illegible]

مجلسه مدرسه المصطفیٰ و آلہ

ما يتعلق بغيره كحرف كذا انما يشبه عليك كذا ولم يتم ان هذا هو حرمة ذلك فذلك حلال حتى لا يلبس
 انه حرام فيكون فائدة ايقين بان بغيره كذا يشبه حرام يخرج باليقين ان يشبهه كذا حلال
 الا بظن اريد به لا يتعلق بغيره كحرف فاما قوله بغيره حرام ان يكون تبالا لا يكون
 عليه ان يكون كذا كذا بغيره لا يكون حلالا يشبه بغيره من غير حرام ولا يلبس
 في حلال حرام عندك بغيره انما يقين حكم عليه بغيره لا يشبهه ولا يشبهه المعين
 وذلك حلال فيكون قوله حرام حلال حرام لا يشبهه ولا يشبهه الاول والاول
 المعين بغيره لم يعلم حرمة نوع من وجهه اذا كان التقاطع من نوع من وجهه لا يشبهه
 البراق فانه يشبهه في وجهه المعين والخاص ان كذا حرام في انواعه انما يشبهه
 بغيره ولا يشبهه بغيره انما يشبهه عليك انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 مثله انما يشبهه عليك انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 في اثره والسادس انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 او انواعه يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك

فقط انما يشبهه

تحت احد العينين او في راسه من غير ان يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 وحرام والحد كذا لا يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 او انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 الا انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 والحد كذا لا يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 ما لا يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 ما لا يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 الا انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 ما لا يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 الا انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك
 ما لا يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك بغيره انما يشبهه عليك

فيما غيره

والحد كذا لا يشبهه عليك بغيره

ما لا يشبهه عليك بغيره

فقط انما يشبهه

مکتبہ

21

میرزا کاظمی علیہ السلام

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم

۴۰۰

الغرض این و کبریا نشدند
تغیض از شدت

مجلس حضرت امام احمد رضا
رحمۃ اللہ علیہ
عزلہ و جہت علی حضرت

مولانا محمد رفیع الرحمن صاحب
مکتبہ

مولیٰ علیہ السلام
الدولہ علیہ السلام
صاحب قریب الدولہ

وہمیرانہ

۱۰

مولانا عبدالحق صاحب

في بحال الله المرفوع ضالعه

عن الائمة والقول بغير علم وكرهه وذا موافقة سامة عن ابي الحسن بغير علم وكرهه اذا
جاءكم ما تقولون فقولوا به وان جاءكم ما لا تقولون فقلوا بغيره الا فيه شك في دينه
عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله اياكم والمحدثين فخير ما حكى من ابيك ان ابا الحسن
برايك وتدين ما لا يعلم ورواية زرارة عن ابي جعفر ومن ان ابا جعفر قد صدقه
حيث صدق وعلم فاما لا يعلم ورواية محمد بن يزيد عن ابي عبد الله انك عن جليلي
فيما حكى ما جاء انك ان تدين الله بغير علم ولا يدين الله بغير علم ولا يدين الله بغير علم ولا يدين الله بغير علم
جعفر قال من اقر انك بغير علم ولا يدين الله بغير علم ولا يدين الله بغير علم ولا يدين الله بغير علم
والله وذر من علمت به ووافقه ابا جعفر ما علمتم فقولوا ما لم تعلموا
فقولوا الله اعلم ورواية زرارة قال قلت لابي جعفر ما حق الله على العبد ان يقول
ما يعلمون ويصنعوا عند ما يعلمون وحسنه حيث لم يعلم قال قلت لابي عبد الله
ما حق الله على خلقه ان يقولوا ما يعلمون ويصنعوا عند ما يعلمون ورواية حمزة بن

الطاهر

الطاهر روي في الحديث في انزل حكم ما لا تقولون انك تعلم عن واثقت واثقت واثقت واثقت
الهدى من جليليكم فيه على القصد وجعلوا حكم فيه المير وغيركم فيه حتى قال ان الله انما
اهل الذن ان كنتم لا تقولون وجه الله لعل الله انما ربه الله واثقت واثقت واثقت واثقت
ان يترك فيه ما لا يرضي من هذا القصد والامكن لا الا في نفسه فقول فيه ما لا يرضي
والاربع اجزاء الاربعة في ان لا يرضي في حكمه في نفسه واثقت واثقت واثقت واثقت
ما رواه البرقي في منعه من انما جليليكم عن ابي الحسن انما جليليكم تقولون فقولوا انك
ما تقولون فما وضع يده على فيه فقلت نعم ذلك قال لان رسول الله انما جليليكم
على هذا وما يجادل الله اليوم اليوم اليوم وما شاء من قيس بن ابي جعفر ان الله انما جليليكم
شيء تحت ايدى الائمة الا ان الله يكتبه ويثبت له الله وجعل لكل شيء حدا وجعل لكل شيء حدا
يدل عليه الحديث ويصير حقا وعمر بن عبد الله قال سمعت يقول ما يرضي الله من شئ الا وفيه كتاب
او سنة ووافقه سامة عن ابي الحسن وفيها نعت اهلك الله الله رسول الله انما جليليكم
بما يفتنون به في هذا قال نعم وما يجادل الله اليوم اليوم اليوم اليوم اليوم اليوم اليوم اليوم اليوم اليوم

او غيره كما اذا اشبه صرة من مخطئة الله مكره او خضبة مع عدم العلم بها جدا او لا
 يعرف النسب مع العلم به او لا كما اذا اشبه ما تر باثر مع العلم جدا او لا
 وعرف النسب بين او لعرف من شطاط مع العلم بين محصل والحرام او لا كما اذا اشبه
 ما ذكر ما ذكر مع العلم ما ذكر وقد تكون الشبهة في الموضع غير الشبهة في الرضا
 او الشبهة في حقيقة الاول كونه كاشية في حيلة الله او غير ذلك
 او في طريق النصب عليه كونه خارج عن حكم الكلام فلا تعلق في استصحاب
 ثم انه واجب الاجتناب من انهم يكونون في الشبهة كونه في الشبهة كونه
 اجزاء غير مساوي في الحرام من الافراد اشبه في جميع انهم لم يذكروا ولكن هو عين
 الجنتين قسموا الشبهة في الموضع لا قبلي المحصور وغير المحصور واداهم من المحصور
 في الموضع محصورا من غير المحصور لا يبعد في الموضع غير محصور واليسر مع تغير المحصور
 عدة وغير المحصور بالغير عدة وتغير المحصور بالغير المحصور واليسر مع تغير المحصور
 بالغير المحصور

والا حلال في الشبهة
 والاصل المحصور بالغير المحصور

بالا حلال من كاشية الله بغير راي في الكيفية بغير ان يكون بغير حجة كاشية عن التوهم
 ولا كاشية عن اجنبية العرف قال ابن القيم ان اجنبية العرف في الكل في الضرر والمصلحة
 الكل في غير المحصور وهو المفضل عن غير الضرر والمصلحة في الضرر والمصلحة في الضرر والمصلحة في الضرر
 وقال الذي العلة من الظاهر هو كاشية الله عن هذا العرف في الامور الاكثر من غير ذلك
 وجوب النقص عن الحرام في حلق الشبهة بالضرورة قبل المصلحة فيه حجة الله في المصلحة
 ايضا ونقص جاعلة من الضرر من انهم يعيرون العلة في طاعة الله في كونه الامور الاكثر
 في عدم العرف من الشبهة في ثبوت الاجبة في غير المادي الحرام والمحرر في المصلحة في المحرر
 ان نفع والكره في المحرر انما اجبة غير مادي الحرام من الامور الاكثر في غير المحرر
 فلو جاز احد هذا الاجماع المفقود المكره في كلات الاصحاب وثابتها الاجابة كراهية
 مسددين صدقة وصحبة محمد او رواية عبد الله بن سليمان المسددة وما رواه في
 وبيت عن الصادق ع ان مير المؤمنين سلمى حرة رجعت في الطريق مطرقة

بالا حلال من كاشية الله بغير راي في الكيفية بغير ان يكون بغير حجة كاشية عن التوهم
 ولا كاشية عن اجنبية العرف قال ابن القيم ان اجنبية العرف في الكل في الضرر والمصلحة
 الكل في غير المحصور وهو المفضل عن غير الضرر والمصلحة في الضرر والمصلحة في الضرر
 وقال الذي العلة من الظاهر هو كاشية الله عن هذا العرف في الامور الاكثر من غير ذلك
 وجوب النقص عن الحرام في حلق الشبهة بالضرورة قبل المصلحة فيه حجة الله في المصلحة
 ايضا ونقص جاعلة من الضرر من انهم يعيرون العلة في طاعة الله في كونه الامور الاكثر
 في عدم العرف من الشبهة في ثبوت الاجبة في غير المادي الحرام والمحرر في المصلحة في المحرر
 ان نفع والكره في المحرر انما اجبة غير مادي الحرام من الامور الاكثر في غير المحرر
 فلو جاز احد هذا الاجماع المفقود المكره في كلات الاصحاب وثابتها الاجابة كراهية
 مسددين صدقة وصحبة محمد او رواية عبد الله بن سليمان المسددة وما رواه في
 وبيت عن الصادق ع ان مير المؤمنين سلمى حرة رجعت في الطريق مطرقة

بالا حلال من كاشية الله بغير راي في الكيفية بغير ان يكون بغير حجة كاشية عن التوهم
 ولا كاشية عن اجنبية العرف قال ابن القيم ان اجنبية العرف في الكل في الضرر والمصلحة
 الكل في غير المحصور وهو المفضل عن غير الضرر والمصلحة في الضرر والمصلحة في الضرر
 وقال الذي العلة من الظاهر هو كاشية الله عن هذا العرف في الامور الاكثر من غير ذلك
 وجوب النقص عن الحرام في حلق الشبهة بالضرورة قبل المصلحة فيه حجة الله في المصلحة
 ايضا ونقص جاعلة من الضرر من انهم يعيرون العلة في طاعة الله في كونه الامور الاكثر
 في عدم العرف من الشبهة في ثبوت الاجبة في غير المادي الحرام والمحرر في المصلحة في المحرر
 ان نفع والكره في المحرر انما اجبة غير مادي الحرام من الامور الاكثر في غير المحرر
 فلو جاز احد هذا الاجماع المفقود المكره في كلات الاصحاب وثابتها الاجابة كراهية
 مسددين صدقة وصحبة محمد او رواية عبد الله بن سليمان المسددة وما رواه في
 وبيت عن الصادق ع ان مير المؤمنين سلمى حرة رجعت في الطريق مطرقة

المراد الاول ليرجع لعلال البين كذا كما استأثر لفظه والاولى والموت وما كان لبعض
 والاصلح وهو ان البين كذا كوطي الام والكلت غير باطن اليهم ثم انما قد كثر في حلال
 او حرام فكل حلال في هذا كونهما بحدوث عايشة في الموضع فان اللحم الذي فيه جلد
 فهو الحلال وحرام وهو الميتة فاشتبهت افراده في السوق فاحذر من الشك في تحريم الميتة
 لا يصق عليها ان فيها حلالا وحراما وفيه انه يمكن ان يكون محلالا ومحراما في اللحم جوفين
 كونهما ميتتين غير معينين في لحم على الوجه الذي يشبه في نفس الحكم كما
 في المحذرة انه قد يصدق الحديث على الشبهين وثانها انه قد ورد الامر بالاجتناب
 تحريم التحريم والاباحة بسبب قسرة الالة وعدم البعض وذلك واضح الدلالة على ان المراد
 الاجتناب على شبهة في نفس الحكم وفيه انه لا يدل على عدم الاجتناب فلا يشبه في الموضع
 مع انه من لا يدل على التجيز فلا يشبه في نفس الحكم راجع ان ما ورد في وجوب الاجتناب
 عن شبهات في امر العموم لا يشبه الحكم والافراد الغير التي امة العودية وغير ذلك

فيكون الحكم
 في كل واحد من
 هذه الامور
 خارجا

خرج من شبهة في طريق الحكم بالادلة الدالة على الاجتهاد في شبهة لا يخرج من خصوصية
 البينة وفيه منع ورد في الاول على وجوب الاجتناب عن شبهات ولو سلم منقول ان يخرج
 من الحكم ايضا مجرد انه من الامور الدالة على الاجتهاد فيها ولا يلزم من جرح البينة في جرح
 جميع افراد العموم اذ من شبهة الشك في الحكم لا ينافي له البينة في شبهة في الوجوب
 وجرحه بغيره لا ينافي له البينة في الاجتناب على حكم في الدعوى في شبهة في الامور المتعلقة
 بالحدود والقصاص ثم ان القاص مثلا اذا اورد في القصد خطا او عددا او افراده بوجه القصد
 او الدية بوجه القصد ان قد ورد الامر من حيث كثر من البينة في طريق الحكم كقولهم ان
 اوراق المسلمين وكلوا ثم وفيه انه لا يدل على الامر بالاجتناب في الحكم ولا سيما
 ان ذلك المعقولة وجه الجمع على التجيز لا يوجب اقرب منه وفيه منع عدم وجه وجه
 وهو يقتضي عدول الاجتناب عن شبهة بغير شبهة الحكم والموضع او جعلها في الاجتناب ويكون
 نفس الشك المذكور في تلك الوجه انه قد ورد الامر بغيره على طريق البينة ثم قد ورد بغيره البينة
 واجتناب عن شبهة في الحكم فعدم حمل الاول على الاجتناب وجوابه ورد الامر بغيره البينة

البينة فخرج كشيء الموضوع عن تحت عزم او امر اجتناب عن مطلق البينة وبها
 انه ثبت وجوب الاجتناب عن الحرام والافق ذلك لانه لا اجتناب عن كل اختيار فيه
 ما يشبه حكمه يكون الاجتناب عن الكل وجب وجوبه في الوجب وفيه ان هذا الكلام
 صريح في شبهة الموضوع البينة ان نفس الحكم ليس هو البينة واللام عنه وكذا انما اتر
 ليس بغيره العودية وهو سئل الاشارة عن ذلك طريق الحكم لا في سؤاليه عن ذلك انما
 سئل عن كل علم صحيح او غيره معلوم وفيه ان كل ما لا يتبدل عنهم عن شبهة الطريق
 فمن اين علم حقيقة فيها مع الحكم ارباب الوصف في العلم فيه وبه الاجابة المتكررة الواردة
 في السوال عن الموضوع البينة قوله طريق الحكم لا في سؤاليه ان ارادوا لا في السوال
 عن ان مثل ذلك حكمه حكم عدم وجوبه وعدم علمه حكمه في العلم عنهم فمن كيف
 حكمهم فيه بلية ولا يمكن ان يكون البينة ان اجتناب البينة في نفس الحكم المتعدد لان
 انواعه قليلة ولا البينة في طريقه ان اجتنابها غير ممكن لما ذكره في ذلك من الاشارة الى

في جميع الامور

سئل

في جميع الحالات والقرائن من ان آدم وجوب الاجتناب في احدى الاضداد عظيم
 لا سيما وجوب الاجتناب في العلم والبيضة على اوجه واحدة في جميع الامور تركه لا يمكن
 وفيه ان مصداق وجوب الاجتناب عما لا يلزم منه اخرج فحققت البينة بان يلزم من اجتناب
 لا خلاف ولا اوجه غير هذا في الحرام من الامور المشبهة في المصداق في من الاجتناب عن غير
 الحرام من الامور التي هي النفس التي هي اجتناب عن جميع من البينة والزم من جميع من
 انما هو في البينة الغير المحصورة ويكون التعاطف بينة في العلم الذي في العلم الذي في العلم
 معينة كما عرفت في المصداق المتقدمة في العلم الذي في العلم الذي في العلم الذي في العلم
 مع العلم بقرينة الواحد لا بعينه في البينة المحصورة يمكن الاجتناب عن الحرام اقول نعم لو كان
 ولكن تدل اجتناب البينة في الموضوع على عدم وجوب الاجتناب عن جميع كاتفا
 في المصداق المتكررة حقيقة الكلام هنا ان دليل حرمة الحرام يدل على حرمة الشيء
 النفس الذي يطلق سواء كان نفس هذا الشيء معلومة بعينه لا كخلف البينة او شبهة

في جميع الامور التي هي النفس التي هي اجتناب عن جميع من البينة والزم من جميع من
 انما هو في البينة الغير المحصورة ويكون التعاطف بينة في العلم الذي في العلم الذي في العلم الذي في العلم

في جميع الامور التي هي النفس التي هي اجتناب عن جميع من البينة والزم من جميع من
 انما هو في البينة الغير المحصورة ويكون التعاطف بينة في العلم الذي في العلم الذي في العلم الذي في العلم

七

مدرسة ايتھال الجبوع
وفاة المرحوم

من صحيح مسد والحرام لصديق انه علم انه قد حطوا في احد الاوان فيه الميئة
وذهبوا ان يستعمل الجميع بغير العلم يستعمل الحرام وتفيد العلم يستعمل الحرام وان
لا يستعمل الحرام فان قدره كل واحد حله لا حرام من الحرام بنية يدل على حلية الجميع
او تحته وحرب الحرام عن الحرام في معرفة العلم كونه بنية حراما للجميع المشتبهان بطلان
او استعماله دفعة واحدة او قول الغير مطلق بنية الاجماع يستعمل العلم يستعمل الحرام ويجوز
من استعماله ولكن جازا حرمه الجميع ان ينفذ ليس بالرواية بنية بنية الحرام يستعمل
العلم يستعمل صحيح في البنية المحصورة لوجه الاصل في جمع الماء حيث في الازالة
عن صحيح في الايمان المشتبهان بالعلم بنية في الازالة في غير الازالة
وفي البنية بنية الحرام وان في ان حتمت بنية الحرام حرام وهو
لغيره الا حتمت عن الكفر وانك ان الحرام الحرام الحرام بنية حرام
لها في صحيح حلية حكم البنية حلية وطهارة واحد او حلية صحيح طهارة

وکیل محترم شیخ ابوالحسن علی ایوبی
 المحترم صاحب دارالحدیث و التفسیر
 الشریعہ فیہ
 فی البصر الخ لا یشب
 فی البصر الخ لا یشب
 فی البصر الخ لا یشب

عنه كذا في نسخة
البرهان في الهندسة

[illegible]

العرض على

3

الحرام في البنية لا يمكن استعمال الصبي ولا يمكن في غير المحصورة لعدم إمكان استعمال الصبي يكون
 اجتناب استعمال الصبي في الموضع الذي لا يجرى فيه عدم جواز استعماله في ذلك الموضع
 والى الموضع الذي لا يجرى فيه اذا اشتهى درهم ضرب مع درهمين يحصل العلم بتصرف في درهم
 يتصرف فيه لذلك اذا اشتهى مع عشرة الاف درهم يحصل العلم بتصرف فيه والعرف في حكم
 وثبت ما يمكن حصول العلم استعمال الصبي في الموضع حيث يقع استعمال الصبي في الموضع
 الذي لا يمكن العلم بالعلم في الموضع الذي لا يمكن العلم في الموضع الذي لا يمكن العلم
 في استعمال الصبي في البنية المحصورة وعدم حصول استعمال الصبي في غير المحصورة في تقديره كما في خبر
 بالعدل ولا يمكن حصول العلم استعمال الصبي في الموضع عدم إمكان في غير المحصورة خبر
 خبر الموضع الذي لا يمكن العلم في الموضع الذي لا يمكن العلم في الموضع الذي لا يمكن العلم
 ثم انه لا يمكن العلم في الموضع الذي لا يمكن العلم في الموضع الذي لا يمكن العلم في الموضع الذي لا يمكن العلم
 ماله قراءه وعدم رافع عليه بهذا لا يثبت الفرق ولا يثبت خبر منها لعرف بعض المان

قرآن مجید

ما بعد السلام
والمودة

92

[illegible]

قوله كل من لم يوفق في كل شيء
واحد منكم هو الموفق

عبدالله بن محمد بن عبد الله
علاء الدين علي بن احمد بن محمد

فوقه در عطف علی بن ابی طالب
و در ایام کمالی حضرت علی بن ابی طالب
و در ایام کمالی حضرت علی بن ابی طالب
و در ایام کمالی حضرت علی بن ابی طالب

4

میں نے اسے دیکھا

بدر المعتمد و اگر نعم آن کار و بدر احمد بن نصر و الدبیر المعتمد و در دست احمد بن محمد
و اگر حرب و اگر محبت و اگر آن که نال است و خوار دارد و اگر در المعتمد و اگر در نال است

من الدليل القاطع ليس ان يدعى من افعال الحكم الاربعة عند عدم العلم بها وعدم حكم
 ان يحكم بها في حق من لا يحيد له العلم بها من غير ان يعلم الاول والثاني والثالث
 والاربع من غير ان يعلم الاستصحاب والكرامة وهكذا في غير ذلك من افعال الحكم
 وفي الآخر لم يفتى الاستصحاب في حق من لم يدر بعد ذلك في غير ذلك من افعال الحكم
 في القسم الثاني اقول لا يحتاج في ثبوت الادلة الشرعية في هذه القسم الى غير ذلك من افعال الحكم
 والكرامة لان المعنى فيها كون العلم بعدم كون الفعل راجح او مرجح عند الشك في
 وقوعه فيه مجرد المرجح والوجوب في ثبوت العلم في غير ذلك من افعال الحكم
 في هذا التنبية ان احد ما ان المراد بالادعاء على احد لا هو الوجوب والكرامة
 عند عدم العلم بها الاصح على غير ذلك من افعال الحكم عند عدم العلم بها
 في الواقع في حق المراد بالادعاء على احد ان المراد به ان يكون العلم بالادعاء
 على عدم حكم ان يحكم بها في مورد العلم احد في ثبوت من غير الادعاء على احد

ان عدم حكم ان يحكم بها في مورد العلم احد في ثبوت من غير الادعاء على احد

اذ قد علم

اذ قد علم العلم بعدم حكم ان يحكم بها في مورد العلم احد في ثبوت من غير الادعاء على احد
 لا حكم لثبوت فيه عدمه الذي يمكن ان يتغير فيه من الخلف صدر امر او لم يصد
 مع ان التنبية لثبوت الادعاء على احد لا يفيها وان اراد الادعاء على احد ان يكون في حق الخلف
 عدم العلم بها في حق المراد بالادعاء على احد ان التنبية لثبوت الادعاء على احد لا يفيها
 لا يصح لثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد
 ولعلنا في جزاء عدم الحكم في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد
 الشرعية في غير الوجوب والوجوب في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد
 من الادعاء في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد
 استخرج الواسع انما هو في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد
 درجة من الادعاء في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد
 الاسرة في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد

احد ما ان المراد بالادعاء على احد لا هو الوجوب والكرامة عند عدم العلم بها

في افعال الحكم انما هو في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد في ثبوت الادعاء على احد

وہ کہیں کہیں عجب عجب
لے لے لے لے

مفتی محمد رفیع الرحمن

فغير شرط لعدم جبر النفس لله في الإرادة على حكمه حتى تكلفه إعمال الجنتين والله على حكمه
المتعين وهذا نفس المحل الذي لا يقدر الميراث إلا على الجنتين في ذاته ولا يجدر به جبرهم لعدم جبر
وغير جبرهم أن يكون النفس اقتراناً من العلم لعدم اليقين في ذاته ولا في غيره إلا الله لا شيء
والتفسير المكتوب في جبره لا يدل فيه على جبر القدر الميراث في وقت لعدم جبره في ذاته
وإن كان بهذا الظن لعدم تحقق الاختيار وليست من الله النفس إنما هي من الله إلا جبره عند القدر
التيقن منه من الإجماع على جبر هذا القدر من النفس ولا يلزمه الإجماع على جبره في غيره من غير شرط
هو جبره في السؤال في نفسه والراجح أنه لا حديث في ضرورة عدم العلم بعدم الإجماع في جبره
والمعلم ولا حديث ولا وجوبها مع العلم بحكمها فلا يمنع من إدارته ولا يلزم فيها نقص العلم ولا
حملها عليه ولا بقاء الله في فلا يلزم حملها من كثرية وغيره ما مر مع هذا القدر من النفس
مع أن شرط النفس من العلم بعدم استقامت الميراث مع غيره في الإجماع وغيره من نفس القدر
من العلم ولا مع غيره ولا يلزمه العلم بقوته بل يمكن حسن تعلم العلم في شرط

في العدم والعدمية ليست ممكنة لا الموضوعية لا حتى لادلة الحق لا لادلة الوجود
 في عدم شرطه ان لا يكون له شرط في وجوده ولا في عدمه خلاف الوجود لغيره
 الفطن لا يفسد في الحكم من كون حجة منطق الفطن في تغير الفطن في ظهور حجة
 الوجود لغيره في الفطن من المشبهة حجة الفطن من عدم الوجود لغيره في الفطن في
 وعدمه في الفطن من فطن حجة الفطن في المشبهة في الفطن من الفطن في الفطن في
 ولا الحكم في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في
 مع ان حجة الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في
 في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في
 في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في

قوله وان الفطن في الفطن

ادلة اخرى

ادلة اخرى وكذا لا يشرط الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في
 في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في
 في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في
 في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في
 في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في
 في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في
 في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في
 في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في الفطن في

ادلة اخرى

۲۵۲

قرن و شصت و شصت
عمر و شصت و شصت

نور

[illegible]

قول في معنى الكلام

انما ثبت حكمه لانها لم تكن في حجة ولا في الاخر من اللوام هي حجة الحارفة
 الادلة في معنى واذ لا يكون لتعدد الاصل كما يمتنع فيه انما في شئ الغاية ان يكون
 ما هو مستند الحكم اخر فلو كان الحكم في العدم لكان في مستند الحكم العدم لا بدول
 لانه لو لم يمتنع ذلك لم يكن ان يكون المستند للهدف في حقيقة وهو قيل ان قيل ما تقول
 في العدم هو الذي المستند لال انما في مستند لوجوب الخ الالف اصد وبعده
 في العدم الطهارة في الماء والتراب المكويا الطهارة للدين ليس غير ما هو مستند لوجوب
 الوضوء والصلوة الملبقى للامر انقول وجوب في العدم للدين المكويا الكذا في
 ليس في الامر ان يكون في شئ تجدد الامر عند الكثرة في الامر
 في الدين الكذا في الحكم عند وجه هو ذلك اصله ابداد انما هو عند الكثرة في وجه
 عدم الدليل عليه في وجه حرج في عدم الدين وجه وجه وجه وجه
 انما في الدين الحكم في وجه ان الحكم لوجوب في وجه في الدين الكذا في وجه في وجه

قول في معنى الكلام
 انما في الدين الحكم

الاولى في وجه

انما في الدين الحكم في وجه عدم الدين مستند الحكم في وجه عدم الدين
 انما في الدين الحكم في وجه عدم الدين مستند الحكم في وجه عدم الدين
 انما في الدين الحكم في وجه عدم الدين مستند الحكم في وجه عدم الدين
 انما في الدين الحكم في وجه عدم الدين مستند الحكم في وجه عدم الدين

[illegible]

